

تقرير بحثي

قياس النتائج ومراقبة التقدم المُحرَز في عمليات العدالة الانتقالية

كانون الثاني/يناير 2021



ICTJ

عدالة
حقيقة
كرامة



Knowledge
Management
Fund

Knowledge
Platform
Security &
Rule of Law

صورة الغلاف: ضحايا النزاع الكولومبي يُشاركون في مشروعٍ للمصالحة مع مقاتلين سابقين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية في غرناطة، أنتيوكيا، في 23 أيلول/سبتمبر 2017. (يوأكين سارميننتو/وكالة فرانس برس عبر "غيتي إمجز")

تقرير بحثي

قياس النتائج ومراقبة التقدم المُحرَز في عمليات العدالة الانتقالية

ماتيو بورسيونكولا

كانون الثاني/يناير 2021

ICTJ

عدالة
حقيقة
كرامة



Knowledge
Management
Fund

Knowledge
Platform
Security &
Rule of Law

نبذة عن المؤلف

ماتيو بورسيونكولا هو خبيرٌ أوّل في مجال التصميم والمراقبة والتقييم في المركز الدولي للعدالة الانتقالية، واختصاصي وباحث في مضمار التنمية. يعمل في حقل التنمية منذ العام 2007 وشارك في معظم جوانب أعمال المعونة الإنمائية، مع التركيز على مفهوم المراقبة والتقييم. وقبل الانضمام إلى المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عملَ في عدّة وكالات إنمائية دولية كمستشار، كما كان مسؤولاً عامّاً لدى حكومة أوروغواي. نال ماتيو شهادة الماجستير في "تقييم وإدارة التنمية" من معهد سياسات التنمية في جامعة أنتويرب، كما حازَ شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الجمهورية في أوروغواي.

شكر وتقدير

يُعرِب مؤلّف هذا التقرير عن امتنانه للدكتور سالف نيماجا الذي قامَ بمراجعة المسودّة الأولى وقَدَّمَ أفكارًا أساسية ساهمت في تحسين العمل. ومن المركز الدولي للعدالة الانتقالية، يخصّ المؤلف بالشكر كلاً من فرناندو ترافيسي وروجر دوئي على مساهماتهما القيّمة. والشكرُ موصولٌ إلى الاختصاصيين والزملاء الذين خصّصوا جزءاً سخياً من وقتهم لإجراء المقابلات في إطار الإعداد لهذا البحث. وختاماً، يودّ المؤلف أن يتوجّه بالشكر إلى "صندوق إدارة المعرفة" على دعمه السخيّ لهذا المنشور.

نبذة عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية

يعملُ المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عابراً المُجتمعات ومُتخطياً الحدود، من أجل التصدي لأسباب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومعالجة عواقبها. فنحنُ نُؤكّدُ على كرامة الضحايا ونُكافحُ الإفلات من العقاب ونعزّزُ المؤسسات المُتجاوبة صلب المُجتمعات الخارجة من حكمٍ قمعي أو من نزاعٍ مسلّح، وكذلك في الديمقراطيات الراسخة حيثُ لا تزال المظالم التاريخية والانتهاكات المُمنهجة دون تسوية. ويتطلّع المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى عالمٍ تُحطّم فيه المُجتمعات حلقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وترسي أسس السّلام والعدالة والإدماج. لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.ictj.org/ar التالي:

المحتويات

1.....	المقدمة
5.....	فتح باب النقاش.....
5.....	قياس النتائج ومراقبة التقدّم المحرّز: لمن؟ ولماذا؟
7.....	ما الذي نقصده عندما نتحدّث عن النتائج؟
9.....	ما الذي ينبغي قياسه ومتى؟
13.....	خصائص عمليات العدالة الانتقالية وانعكاساتها على عمليات الرصد
13.....	التعقيدات، والتعارض، والشبهات.....
15.....	السياسة.....
16.....	كيف تنعكس التعقيدات وأوجه التعارض والشبهات على مستوى عملية المراقبة وتقييم النتائج؟
17.....	كسفن في بحور هائجة: القيود السياقية.....
18.....	عمليات الرصد المسبق.....
18.....	الأمن.....
19.....	مسائل النوع الاجتماعي والإدماج.....
19.....	العلاقة مع الدولة.....
20.....	التوقعات مقارنةً بالقدرات.....
20.....	اللغة وديناميات القوة.....
23.....	مؤشرات النتائج لعمليات العدالة الانتقالية.....
23.....	البحث عن المؤشرات "الصحيحة".....
23.....	معنى العدالي غير الموضوعي.....
24.....	مؤشرات النتائج للعدالة الانتقالية وإطار أهداف التنمية المستدامة.....
27.....	التوصيات.....
29.....	المراجع.....

المقدمة

عندما تُناقش عمليات العدالة الانتقالية، بدءًا من حالة سيراليون وصولًا إلى جنوب أفريقيا، مرورًا ببنينال والأرجنتين، يحتدّ الجدل حول النتائج التي تحققت، وما إذا كانت العملية قد تكالفت بـ"النجاح"، وحول الأسس التي يُمكن الاستناد إليها في طرح الفرضيات المختلفة. وحينما تكون هذه العمليات جارية، فإنّ المعلومات الموثوقة حولها تكون نادرة نسبيًا، وعادةً ما تُشكّل محطّ خلافٍ شديد. وفي بعض الأحيان، تأتي النتائج مُدوية ومُلهمة، حاملةً معها بوادر تغيير لحيوات الناس على نطاق واسع؛ ولكن على عكس العلوم الطّبيّة، فإنّ الأدلة المتعلقة بمقاربات العدالة الانتقالية تكون "أكثر صحبًا" وتعقيدًا. وهي غالبًا ما تتضمن قائمة طويلة من الاعتبارات المرتبطة بالسياق المحدّد والخصائص الأخرى المتصلة بكيفية تطبيق العدالة الانتقالية.

يُعتبر علم التقييم شبيهًا بالعلوم الطّبيّة في اعتباره أيّ برامج أو سياسة أو أمر خاضع للتقييم "علاجًا" – أو تدخلًا مُوجّهًا نحو إحداث التغيير. من وجهة نظر علم التقييم، ولأغراض هذه المناقشة، يمكن اعتبار تدابير العدالة الانتقالية وسياساتها بمثابة سلسلة من التداخلات المترابطة التي تهدف إلى تحقيق نتائج معيّنة في مجتمع ما. ويمكن تعريف هذه النتائج على أنها تغيير يُمكن التحقق منه، على المدى القصير أو المتوسط، عبر سلوك الجهات الفاعلة الأساسية، وحالة الضحايا، والمؤسسات، وإقرار إصلاحات محدّدة والتزام المجتمع بمجموعة من القواعد، إلخ. أمّا على المدى الطويل، فيُعتقد أنّ هذه التداخلات تترك تأثيرًا مُحتَمَلًا في التنمية¹ والسلام، وسيادة القانون، وعدم المساواة بين الجنسين، والمصالحة، وترسيخ الديمقراطية، وأبعاد أخرى.²

تتصف عمليات العدالة الانتقالية بكونها معقّدة،³ وبأنّها تُشكّل موضوع خلاف سياسي، ولا تتبع جميعها حكمًا التّسلسل نفسه. ولهذا السبب، فهي تفرّض تحديات نظرية وعملية فريدة أمام قياس النتائج، بما فيها التحديات المتعلقة بجمع البيانات، وتسجيل النتائج غير المقصودة، والإبلاغ عن التقدّم المحرّز، وتقديم التّعقيبات حول التداخلات، واستخراج المعلومات المفيدة لتحديد التأثير أو التحاليل الافتراضية المنافية للواقع.

فعلى وجه الخصوص، ونظرًا إلى أنّ مقارنة العدالة الانتقالية تُطَوّق في سياقات تتضمن مؤسسات رسمية ضعيفة أو هشّة، فإنّ قدرة الدولة (وأحيانًا استعدادها) على جمع البيانات الرسمية والإبلاغ عنها غالبًا ما تكون منخفضة للغاية، في حين أنّ البيانات الثانوية على المستوى القطري نادرًا ما تكون متوفرة بشكلٍ موثوق.

1 يجدر التنويه بأنّ مصطلح "التأثير" يُستخدم في هذا السياق للإشارة إلى الآثار على المدى الأبعد، خارج النطاق المباشر للتدخل. في المقابل، يعتمد الكثير من المؤلفين والممارسين تعريفًا مختلفًا لمصطلح "التأثير". لمزيد من المناقشة المستتيرة حول هذا الموضوع، يُرجى الاطلاع على المرجع التالي: هيرن وبوفاردي، ما هو التأثير؟ What is Impact?

2 وفقًا للجمعية العامة للأمم المتّحدة، تقرير المقرر الخاص: "لا توافق في الآراء بشأن الأهداف المتوخّاة على نحو سليم من خلال تنفيذ التدابير. فهذا ليس أمرًا خاصًا بالعدالة الانتقالية ولا فادحًا، لكنّه ليس أمرًا غير مهمّ. ويتجلى غياب نماذج العدالة الانتقالية المفصلة نظريًا من خلال مروحة الآثار الاستثنائية (المتضاربة) المنسوبة إلى التدابير".

3 نظرًا إلى الطريقة التي يُفهم بها مصطلح "العدالة الانتقالية"، فإنّ طبيعة ممارسة العدالة الانتقالية ونطاق السياقات التي يُطبّق عليها المجتمع الدولي منطوق العدالة الانتقالية قد تطوّرت مع الوقت. في هذا التقرير، يُستخدم مفهوم العدالة الانتقالية بمعناه الواسع للإشارة إلى التدابير أو السياسات المتعدّدة التي يمكن تنفيذها لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجبره. قد تكون هذه التدابير قضائية وغير قضائية وقد تشمل، من بين أمور أخرى، عمليات الكشّف عن الحقيقة؛ ومبادرات العدالة الجنائية في الاختصاصات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، وبرامج جبر الضرر؛ والإصلاحات السياسية والمؤسسية. إنّ مفهوم العدالة الانتقالية هو سياسي في صلبه وهو مرهون بالسياق. وعادةً ما تكون التغييرات طويلة الأمد ومتداخلة بين الأجيال، وتشمل تحولات في واقع الأفراد ومؤسسات الدولة وثقافات المجتمع، وغير ذلك من التحوّلات.

وفي العديد من تلك السياقات، تكونُ المساحة المُتاحة للمجتمع المدني محدودة هي الأخرى، وكذلك قدرته على مراقبة العمليات. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تحصل عمليات العدالة الانتقالية في سياقاتٍ من الهشاشة⁴ والنزاع والعنف⁵، ما يفرضُ تعقيدات إضافية للاحية الأمن والاستقرار والموارد والقدرة على جمع الأدلة. وهذا كله يتطلب مقارنة تراعي خصوصيات النزاع.

وفي الوقت نفسه، تشهد البيئة العالمية الحالية منافسةً متزايدةً بين المنظمات غير الربحية للحصول على الدعم المالي، ويُطالب الممولون بشكل متزايد بأدلةٍ مما ينجح (وأين) من أجل توجيه قراراتهم التمويلية. وتواجه الجهات الفاعلة في قطاع العدالة الانتقالية التحدي المتمثل في إبراز هذه الأدلة في ظل عدم الاتفاق بين الممارسين والمانحين والجهات المعنية على المقاربة والوسيلة المناسبة للقيام بذلك.

وعلى نحو مماثل، قد يكون من المفيد بالنسبة إلى الجهات السياسية والمجتمعية المحلية أن تمتلك أدلةً لفهم كيفية تقدم مسار عمليات العدالة الانتقالية، وذلك لأسباب عدّة، منها التمكن من إظهار قيمة هذه العمليات ونتائجها لأوساطهم المحلية. ومن شأن ذلك أن يساعد الحكومات التي تقود هذه العمليات على تصميم استراتيجيات قائمة على الأدلة، والتعبير بشكل أفضل عن مطالبها بالعدالة، وصولاً، في أفضل الأحوال، إلى التصدي للتحديات السياسية التي تواجهها، مع حشد دعم مجتمعي أوسع حوال العدالة الانتقالية.

يهدف هذا التقرير إلى المساهمة في تحسين تصميم ممارسات المراقبة والتقييم، بغية دعم المقاربة القائمة على الأدلة لعمليات العدالة الانتقالية وتدخّلاتها. وهو يُشجّع على اتباع مقاربة أكثر دقةً للمراقبة والتقييم، تؤخذ في الاعتبار التحديات والظروف والاحتياجات المحددة على أرض الواقع وفي السياقات المختلفة. وفي حين تُساهم هذه الوثيقة في الحوار الأوسع في القطاع حول هذا الموضوع، إلا أنها لا تدعي تقديم جميع الإجابات عن هذه المسائل التي تنطوي على تعقيدات ملحوظة.

يستند هذا التقرير إلى مسحٍ للمستندات أجراه المركز الدولي للعدالة الانتقالية حول الموضوع، واستُتبِعَ بسلسلة من المقابلات شبيهة المنظمة التي أُجريت مع أعضاء من ثلاث مجموعات من الجهات المعنية، هم الأكاديميون، والممارسون، والجهات المانحة.

تتناول هذه الوثيقة كيفية تقييم عملية تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية ونتائجها على حدّ سواء، مع الإشارة إلى الجهود المبذولة لتقييم العمليات الانتقالية نفسها والجهود المبذولة لتقييم البرامج التي تدعم عمليات العدالة الانتقالية (على غرار العمل الذي يضطلع به المركز الدولي للعدالة الانتقالية). ومن الواضح أنّ الرؤى حول التقييم الأوّل تنطبق أيضًا على التقييم الثاني؛ ولكن، يمكن النظر إليها بشكل منفصل عند الاقتضاء.

يستعرض القسم الأوّل من هذا التقرير مفاهيم تقييم النتائج ومراقبة التقدم المحرز في عمليات العدالة الانتقالية. ومن خلال تطبيق نموذج تقييم يُركّز على الاستخدام لتحديد مختلف أنواع المستخدمين⁶، يلحظ بحث المركز الدولي للعدالة الانتقالية اختلافًا في التوازن بين المستفيدين من تدخّلات العدالة الانتقالية مقابل صانعي القرار والداعين الخارجيين. ويُناقش هذا القسم المعاني المختلفة للمصطلح "نتائج"، ويُميّز بين مختلف مراحل التقييمات وأنواعها. ويعتبر المركز الدولي للعدالة الانتقالية أنّ قطاع العدالة الانتقالية يُركّز بالدرجة الأولى على التقييمات وعمليات الرصد اللاحقة، في حين أنّه لا يُشدد كثيرًا على عمليات الرصد في المراحل الأولى من تقدّم مسار عملية العدالة الانتقالية، حين تكون الأفكار والمعلومات في غاية الفائدة.

4 تعتمد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التعريف التالي لمصطلح الهشاشة: مزيجٌ من التعرّض للخطر وعدم وجود القدرة الكافية على التأقلم لدى الدولة و/أو النظام و/أو المجتمعات من أجل إدارة تلك المخاطر أو استيعابها أو التخفيف من وطأتها. يمكن أن تؤدي الهشاشة إلى نتائج سلبية، منها العنف أو انهيار المؤسسات أو النزوح أو الأزمات الإنسانية أو غير ذلك من حالات الطوارئ. انظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الدول الهشة States of Fragility.

5 تعتمد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التعريف التالي لمصطلح الهشاشة: مزيجٌ من التعرّض للخطر وعدم وجود القدرة الكافية على التأقلم لدى الدولة و/أو النظام و/أو المجتمعات من أجل إدارة تلك المخاطر أو استيعابها أو التخفيف من وطأتها. يمكن أن تؤدي الهشاشة إلى نتائج سلبية، منها العنف أو انهيار المؤسسات أو النزوح أو الأزمات الإنسانية أو غير ذلك من حالات الطوارئ. انظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الدول الهشة States of Fragility.

6 التقييم الذي يُركّز على الاستخدام هو مقارنة قائمة على المبدأ القاضي بوجوب تحديد فعالية التقييم انطلاقًا من فائدته بالنسبة إلى مستخدميه المستهدفين.

ينظرُ القسم الثاني في خصائص تقييم عمليات العدالة الانتقالية ومراقبتها، فيناقشُ نموذج الإطار المنطقي التقليدي للمراقبة والتقييم، ويؤكدُ أنّ بعض افتراضاته لا تنطبق على عمليات العدالة الانتقالية. فعمليات العدالة الانتقالية: (1) مُعقدة، (2) وتُشكّل محطّ خلاف سياسي، (3) وتنفذُ في سياقات تنطوي على قيودٍ مهمّة، بما في ذلك النزاع والهشاشة والعنف. وتأخذ هذه الخصائص في الاعتبار المسائل المنهجية للرصد، بما فيها سلوك النظام غير المتوقع والمترايط، وطبيعة الخلاف السياسي، ودور المعارضة في التخلّلات وقضايا الأمن، وعدم تناسق السلطة، والإقصاء، واللغة، والعلاقة مع الدولة. ويقترح المركز الدولي للعدالة الانتقالية استخدام الأساليب والأدوات الملائمة، ومن بينها المنهجيات المفتوحة للمراقبة والتقييم، والمقاربات التكيّفية، والمزيد من الأساليب النوعية التي يمكن دمجها لرسم صورة دقيقة عن الوضع وتوجيه القرارات الواجب اتّخاذها.

أمّا القسم الثالث فيناقشُ المؤشّرات الخاصّة بنتائج عمليات العدالة الانتقالية، ودور استطلاعات الرأي، ويربطها بإطار عمل أهداف التنمية المستدامة على اعتباره المساحة المتميّزة لترسيخ البيانات والأدلة حول عمليات العدالة الانتقالية. ثمّ يُختتم التقرير بتوصياتٍ موجّهة للممارسين وصانعي السياسات، وكذلك للمراقبين والداعمين الخارجيين، على غرار الجهات المانحة والأكاديميين.

فتح باب النقاش

قياس النتائج ومراقبة التقدّم المحرّز: لِمَن؟ ولماذا؟

بعد خوض معركة انتقالٍ صعب، يدخلُ كلٌّ من الحكومة والجهات المؤسّسية الأخرى والجهات المانحة والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى في عمليةٍ – قد تتخذ أحياناً شكل مفاوضات سلام – من شأنها تحديد مسار المضي قدماً، وكسر دورات الإفلات من العقاب المتكرّرة، وإحقاق العدالة، والتعامل مع الماضي، وتمهيد الطريق أمام مستقبلٍ قائم على أسس السلام.

ومن المرجّح أن تتباين الجهات المعنية في مفاهيمها المتعلقة بالغرض من عملية العدالة الانتقالية وبمكوّناتها المحتمّلة، كما قد تتباين أهداف تلك الجهات وتوقعاتها في شأن النتائج التي يمكن تحقيقها.⁷

وبناءً على ذلك، فإنّ النقاش المبكر حول كيفية قياس التقدّم المحرّز وتقييم النتائج، وإدراج مثل هذا المنظور، هو أمرٌ مفيدٌ في مساعدة مختلف الجهات المعنية على معالجة تلك التباينات. فقد تختلف الأولويات والتفضيلات من إحدى الجهات المعنية إلى أخرى. وعليه، فإنّ من شأن طرح أسئلةٍ مثل "ما الذي تُحاول الجهات المعنية (الوطنية) المختلفة تحقيقه في العملية؟"، و"ما هو النجاح بالنسبة إليهم؟"، و"ما هي المعايير التي سيُنظر فيها لتحديد نجاح/فشل التدخّلات ولتقييم ما إذا كانت العملية تسير في الاتجاه الصحيح؟"، أن يبيّح للجهات المعنية فرصة للتعبير عن مواقفها وأغراضها، وكشف النقاب عن افتراضاتها، وتضمين الأدلة الملموسة في قراراتها، والتّوصل إلى اتّفاق أفضل على ما يجب فعله وما يمكن توقّعه. وسُساعد مُخرجات هذه المناقشات أيضاً في وضع استراتيجيات التواصل العام، وإقامة تحالفات مع المنظمات والجهات المانحة، وإدارة التوقّعات، وتحديد أهداف واقعية. وفي الوقت عينه، فإنّ المقاربة التي تتضمن أدلةً وتُستند إلى البيانات تكون أقلّ عرضةً للتلاعب والإنكار والاعتراض السياسي الذي يُمارسه مرتكبو الانتهاكات والجهات الأخرى التي تُعارض العملية.

تُلقى على عاتق الجهات الفاعلة المسؤولة عن عمليات العدالة الانتقالية مهمّات جمة، ما يعني أنّها نادراً ما تكون قادرة على إدخال عنصر التقييم إلى عملها. في معظم الحالات، تبقى قدرة المؤسسات وفُرَق العمل محدودةً. لذلك، عند دعم هذه العمليات لتعزيز المقاربة القائمة على الأدلة، ينبغي على الجهات الفاعلة الخارجية أن تنظر في الأدلة والبيانات المتوفرة أو التي يمكن جمعها (ومن يمكنه القيام بذلك) وكيفية استخدامها لتوجيه القرارات الواجب اتّخاذها.

في إطار تصميم مقاربة التقييم أو المراقبة، تتمثّل الخطوات الأولى في التفكير بدايةً بالمُستخدمين وبالأغراض المنشودة. فالتقييم هو عملية استفسار تطبيقية تجمع وتدمج الأدلة وتُفضي إلى استنتاجات حول وضع أو قيمة أو جدارة أو قدر أو أهمية أو جودة برنامج معيّن أو منتج أو شخص أو سياسة أو اقتراح أو خطة. وثمة مكوّنات في هذا السياق: "الجانب التجريبي (تحديد ما إذا كان الشيء موجوداً وقائماً في الواقع) والجانب المعياري (تحديد

7 بيل، العدالة الانتقالية Transitional Justice.

قيمة الشيء)“،⁸ غير أنّ جمع البيانات وتحليلها ليس هو الغرض بحدّ ذاته، بل يكمن الغرض في تقديم التقييمات على التخلّلات، وتوفير الأدلة، والمساعدة في اتّخاذ القرارات. وعلى الرغم من الخصائص التقنية، يمكن تحديد بعض خصائص التقييم ونتائج المُحتَملة من خلال النظر إلى المشاركين الجالسين إلى الطاولة حيث تجري المناقشات. فكم عدد النساء المُشاركات؟ وهل من ممثّلين عن الأقلّيات؟ وهل من ضحايا؟ وهل من ممثّل يتحدّث بالنيابة عن الضحايا؟ وأي حكومة حاضرة على الطاولة، وما هي الأحزاب السياسية المُمثّلة؟

من هم المُستخدمون المعنيّون بهذه المحادثة؟ في سياق هذا التقرير، يُنظر في الأنواع الأربعة التالية من المُستخدمين:

1. الجهات الفاعلة الداخلية

أ. الأفراد في المجتمعات التي تخوض عمليات العدالة الانتقالية - بمن فيهم الضحايا والمشاركون الآخرون في هذه العمليات أو المستفيدون منها - الذين يمكنهم إيصال صوتهم والتعبير عن قيمهم وتجاربهم ووجهات نظرهم من خلال جهود المراقبة والتقييم.

ب. الأفراد الذين يطلبون معلومات نوعيّة حول ما يحدث في عملية العدالة الانتقالية من أجل اتّخاذ القرارات وتحديد كيفية تقدّم مسار هذه العملية (أو ما يُسمّى ”التقييم البنوي“ في القطاع) ومواصلة المُناصرة الداخلية ضمن مجتمعهم. وتضمّ هذه المجموعة الحكومة وصانعي السياسات والمنظمات المحليّة.

2. الجهات الفاعلة الخارجية

أ. المنظمات التي تتخبط بشكلٍ فاعل في السياق المعنيّ من خلال التخلّلات والبرمجة والتمويل. وتشمل هذه الفئة الحكومات الأجنبية، ووكالات المعونة الإنمائية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمنظمات المتعدّدة الأطراف. تستخدم هذه المنظمات عمليات الرصد لتوجيه برامجها الخاصّة، والتعلم والتكيّف، وإبلاغ المستثمرين بالنتائج.

ب. المراقبون المهتمّون بفهم هذه العمليات في سياقٍ عالمي، واستخلاص الدروس، وفي بعض الحالات، توسيع قاعدة الأدلة لتوجيه دعمهم واستثماراتهم.⁹ تضمّ هذه المجموعة عادةً الأكاديميين، والجهات الفاعلة في مجال التنمية الدولية، والجهات المانحة (على الرغم من إمكانية وجود هؤلاء المُستخدمين في الأدوار الأخرى أيضاً).

من الناحية العمليّة، غالباً ما يُفترض أنّ المستفيدين هم مجرد ”موردين للمعلومات“ وليس لهم باع طويل في تصميم مقاربات التقييم. بصورة عامّة، إذا لم يُؤخذ المُستفيدون والضحايا والمواطنون ”غير الضحايا“ في الاعتبار بصفتهم مُستخدمين لهم رؤياهم التي تُعدّ ضروريّة لتحديد ما يجب مراقبته والغاية من مراقبته، فقد يؤدي ذلك إلى نموذج ”استخلاصي“ للمراقبة والتقييم، حيث تُجمّع البيانات من المستفيدين باعتبارهم مجرد ”موارد للمعلومات“، بدلاً من أن يُنظر إليهم كشركاء مهمّين أو مُشاركين في صنع القرار. في مثل هذه الحالات، غالباً ما تُجمّع المعلومات للتحقق من صحّة القرارات التي سبق أن اتّخذت أو لجمع بيانات وأدلة تعقيبية حول النتائج بعد أن يكون التخلّ قد انتهى وأنفقت الميزانية أو انتفت الفرص التي تُحوّل إحداث تغييرات كبيرة - وهو الأمر الذي يُقوّض الهدف المُفترض أن تصبو إليه عملية التقييم. فعلى سبيل المثال، شهد المركز الدولي للعدالة الانتقالية على ذلك حين اعتبرت النساء اللواتي عانين انتهاكات حقوق الإنسان مجرد ”ضحايا“ يقتصر دورهنّ الأوحده على الإدلاء بشهادتهنّ. ونتيجةً لذلك، تمّ التعتيم على أدوارهنّ كناشطات أو صانعات قرار أو أطراف سابقة في النزاع. فالبيانات التي تُجمّع في مقاربة من هذا القبيل لن تعكس بشكل كامل أولويات المرأة ووجهات نظرها في ما يتعلّق بشكل سياسات العدالة الانتقالية وبرامجها وطاقها ونتائجها.

8 انظر: فورني، التقييم Evaluation. أرى ذلك مناسباً لا سيما أنّه استُخدم في نقاشات أخرى نظرت في دور المراقبة والتقييم في هذا المجال. انظر أيضاً: دوغان، ”أظهر لي تأثيرك“ Show Me Your Impact، و: أنيلي ”تقييم المُقيمين: العدالة الانتقالية وتنافس القيم“ Evaluating the Evaluators: Transitional Justice and the Contest of Values.

9 قد يُركّز الباحثون الأكاديميون أكثر على الروابط بين مجموعات مختلفة من الأدلة والنتائج، ويستكشفون الروابط بين المتغيّرات، ويُركّزون بدرجة أقلّ على الأحكام المعيارية. يُميّز ”جيف دانسي“ بين ”التقييمات“ و”عمليات رصد التأثير“ التي تدعي عدم الالتزام بأيّ مجموعة سابقة من القيم - مثل الدراسات الكميّة الواسعة النطاق. انظر: دانسي، رصد التأثير Impact Assessment.

من خلال التفكير في الغرض من التقييم ومُستخدِميهِ منذ البداية، يتسنى للمُقيمين وصانعي السياسات والداعمين أن يأخذوا في الحسبان اعتبارات معيّنة لتحسين جدوى عملهم وبياناتهم.

أولاً، من شأن الجهود المبذولة لقياس عمليات العدالة الانتقالية وتقييمها أن تجعل التّدخلات والسياسات والعمليات أكثر شمولاً واستجابةً، وذلك عبر التركيز على ما يُفضّله المستفيدون وعلى احتياجاتهم وتجاربهم وجهات نظرهم، وعبر توفير المعلومات عن هذه التفاصيل كلها. ويمكن أن يتولى ذلك صانعو السياسات والجهات الفاعلة التي تقود تلك العمليات، أو المنظمات التي تدعم هذه الجهود.

عملياً، من النادر أن تلجأ عمليات العدالة الانتقالية المحليّة إلى اعتماد مقارنة التقييم والمراقبة في الأساس، وحتى لو فعلت ذلك، فعادةً ما ينصبّ تركيزها على تقييم تنفيذ الأنشطة أو النتائج التي آلت إليها الجهود. وبدلاً من التعويل على الأنظمة العضوية لجمع هذه البيانات، تحاول مؤسسات العدالة الانتقالية أحياناً، على غرار لجان تقصي الحقائق والهيئات الحكومية، معالجة هذه الفجوة في المعلومات من خلال طلب إجراء دراسات مُخصّصة. فعلى سبيل المثال، أجرى المركز الدولي للعدالة الانتقالية دراسةً حول اللجنة الغامبية لتقصي الحقائق وجبر الضرر والمصالحة من أجل توفير بيانات أساسية عن شروط مشاركة المرأة. تمثل الهدف من التقرير في إثراء النقاش المتعلق بتجارب النساء وتوقعاتهنّ لبرامج جبر الضرر المستقبلية. وعلى الرغم من أن هذا التّدخل هو عبارة عن دراسة مُخصّصة، فقد كان على قدر عالٍ من الأهمية نظراً إلى البيانات التي أظهرت أن العديد من النساء لم يكنّ قادرات أو راغبات في المشاركة في جلسات الاستماع العامّة الخاصّة باللجنة بشأن جبر الضرر.

ثانياً، يمكن المعلومات التي تجمعها الجهات الخارجية في التقييم أن "تجدّ منزلةً لها" لدى الجهات المعنيّة المحليّة، وأن تسدّ النقص في المعلومات، وأن تُساعد في توجيه عملية صنع القرار في الأوقات المناسبة، وأن تتخذ صيغةً تسمح للجهات المعنيّة بفهمها والتصرّف بموجبها. فعلى سبيل المثال، أشار بعض الأكاديميين الذين أجرّيت معهم مقابلات أثناء إعداد هذا [التقرير](#)، إلى أنه عند العمل على المؤشرات "اليومية" للعدالة والسلام في كولومبيا، بدؤوا بالاتصال بالسلطات المختصة لمعرفة الاستخدامات المُحتملة للمعلومات التي كانوا يعتزمون جمعها كخطوة أساسية في تصميم دراستهم.

ثالثاً، إذا كانت هذه المعلومات على قدر كافٍ من الدقّة، فإنّها تستطيع عندئذٍ تعزيز المعرفة العامّة حول عمليات العدالة الانتقالية والحجج الداعمة المتّصلة بها بين المهتمّين بتطبيق الدروس المستفادة في سياقاتٍ أخرى، بما في ذلك مؤسسات الأبحاث. فعلى سبيل المثال، استخدم "مركز بحوث التنمية الدولية" البيانات التي جمعت في سياق مراقبتهم وتقييمهم لحملة أحد المتاحف في غواتيمالا حول تعليم التاريخ، من أجل استنتاج دروس مثيرة للاهتمام عن نظريات التغيير في التّدخلات المماثلة وفي منهجية التقييم نفسها.¹⁰

ما الذي نقصده عندما نتحدّث عن النتائج؟

يُشيرُ البحثُ الذي أثمرَ هذا التقرير إلى أنّ المُتحوّرين افترضوا تلقائيًا دلائلً مختلفة للمصطلح "نتائج".¹¹ بصورة عامّة، وبالنسبة إلى صانعي السياسات وممثلي الحكومات المانحة، أدّى النقاش حول القياس بشكلٍ سريع إلى الحديث عن قياس التغييرات على المستوى الكلي، وتحديدًا على المستوى المؤسّسي. ففي رأيهم، النتائج هي قياس (وإحصاء عدد) المؤسسات¹² أو القوانين أو اللجان أو منتجاتها المُستحدّثة (مثل القضايا القانونية أو الأحكام أو الإدانات الصادرة) ونتائجها المُحتملة من حيث تأثيرها في أبعاد معيّنة، على غرار السلام أو تجدد النزاع والديمقراطية وممارسات حقوق الإنسان.

10 دوغان، "أظهر لي تأثيرك" Show Me Your Impact.

11 كانت هذه سمة من سمات المنهجية المستخدمة في المقابلات شبه المنظّمة التي قدّمت أفكارًا مثيرة للاهتمام.

12 إنّ التركيز المفرط على المؤسسات قد يدلّ على عدم إيلاء اهتمام كافٍ للعملية الأطول والأكثر صعوبة التي تقوم على تنفيذ الوعود المكتوبة على الورق. فعلى سبيل المثال، في ساحل العاج، ألقى مسؤولٌ في إحدى المنظمات الدولية خطابًا هنا في الحكومة على إنجاز مهمتها من خلال تشكيل لجنة تحقيق لمحاسبة المُرتكبين. ولكن، مع تعثرها بسبب الدعم الحكومي غير الكافي وغير الملانم (ومن ثمّ العفوف)، توقفت اللجنة عن عملها بعد سنوات من دون أن تقي بمهمتها.

في الوقت نفسه، وبطبيعة الحال، أشارت بعض الجهات المعنية من منظمات المجتمع المدني التي أُجريت معها مقابلات إلى التغييرات على المستوى الجزئي، أي على مستوى الأفراد والأسر والمجتمعات. وغالبًا ما أشاروا إلى الضحايا والمجتمعات - واحتياجاتهم، وتصوّراتهم للعدالة، والثقة بالحكومة، والمواقف المتعلقة بالعنف، وكذلك التغييرات التي تطرأ على وضعهم بسبب البرامج أو السياسات (مثلًا: الوصول إلى العدالة وخدمات الرعاية الصحية والدعم النفسي-الاجتماعي وجبر الضرر على سبيل الذكر لا الحصر).

من المنطقي أن يُفكّر المُتحوِّرون المختلفون في قياس العملية والنتائج على المستوى الذي يعملون فيه. (انظر الجدول 1 أدناه). بالطبع، ثمة تقييمات مُصمّمة لتشمل مستويات مختلفة. والأهم من ذلك، تشير بعض المراجع إلى التقييمات التي تنظر في قدرة المؤسسات والمنظمات المسؤولة عن تنفيذ هذه التداخلات على إتمام مهمتها، ما يُضيف بُعداً على المستوى المتوسط.¹³ فالنظر إلى هذا الجانب هو أمرٌ أساسي؛ ويزداد أهمية بالنسبة إلى البرامج التي تجري في سياقاتٍ هشة وأقل تطوراً، حيث تتدنّى قدرة هيئات الدولة على تنفيذ العمليات العامة المعقّدة.

الجدول 1. نطاق التغيير ومستواه¹⁴

نطاق التغيير الواجب رصده في التقييمات	على المستوى المحلي (الجزئي)، على مستوى البلدة، على مستوى المنطقة، على المستوى الوطني، على المستوى الدولي (الكلّي)
الوحدة التي يحصل فيها التغيير (وحيث يمكن التحقق من التغيير)	الفرد، الأسرة، الجماعة، المؤسسة، الشعب

من المنطقي توقع التغيير وقياسه على مستوى التداخل نفسه – مثلاً، يُقاس على المستوى الوطني التغيير الذي أحدثته السياسات المطبّقة على المستوى الوطني أيضاً، وهلمّ جراً. ولكن، في الوقت نفسه، من المنطقي التفكير في كيفية انعكاس هذه التداخلات أو تأثيرها على الوحدات الأخرى المتفرّعة عنها. وهذه الخطوة المنطقية الأخيرة – ومفادها أن يكون لإنشاء وتنفيذ سياسة أو تدبير أو مؤسسة للعدالة الانتقالية على المستوى الوطني مفعول قابل للقياس على مستوى الأفراد أو الأسر - ليست مسألة تافهة، وهذا ما سيبيّن أدناه. وعلى المنوال نفسه، يمكن أن يكون للعمليات على المستويين المحلي والمجمعي تأثيرات على المستوى الوطني – حتى أن العمليات على المستوى الوطني يمكن أن تُغيّر الممارسات والقوانين الدولية.

ولعلّ أحد التحديات الرئيسية التي تعترض المُقيّمين هو رصد ما يُسمّى بـ“فجوة التنفيذ”، أو وتيرة اقتراح التدابير الرامية إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، أو حتى وتيرة تصميم هذه التدابير، لتعود فتترك بعد ذلك من دون تنفيذ أو تنفيذ جزئياً فحسب.

يُشير الباحثون وأعضاء المجتمع الدولي إلى أنه في حين تتوفر إجمالاً المعلومات المتعلقة بالتطورات المؤسسية لناحية إنشاء تدابير العدالة الانتقالية والسياسات المتصلة بها، فإنّ المعلومات المتعلقة بالتنفيذ الفعلي لهذه التدابير غالباً ما تبقى غير كاملة أو تفتقر الموثوقية اللازمة، على الرغم من وجود استثناءات ملحوظة.¹⁵ فيعتبرون أنّ مثل هذه المعلومات ستكون أساسية لاستخلاص استنتاجات عامّة حول الروابط السببية بين مختلف تدابير العدالة الانتقالية وآثارها المزعومة لناحية بناء السلام والوقاية والثقة المدنية والديمقراطية، ومن أجل إنتاج معارف لا تقتصر على طابعها السببي حصراً.

لا يمكن معرفة الكثير عن نجاح أو فشل عملية العدالة الانتقالية أو العدالة الانتقالية كجمالٍ بحدّ ذاته إذا لم تتوفر لدى الباحثين سوى بعض المعلومات المتعلقة بإنشاء المؤسسات، وإذا كانوا لا يعرفون سوى القليل عن تنفيذ

13 فارم وآخرون، “تقييم العدالة الانتقالية” Evaluating Transitional Justice.

14 هيرن وبوفاردي، “ما هو التأثير؟” What is Impact?

15 انظر، على سبيل المثال، من المراجع الأكاديمية، جامعة نورث دام، “مبادرة البارومتر في كولومبيا” Colombia Barometer Initiative، أو قاعدة البيانات المشتركة من أجل تنفيذ توصيات لجان الحقيقة في أمريكا اللاتينية المتوفّر على الرابط التالي: www.emi.no/projects/1827-latin-american-truth-commissions-recommendations (إيلين سكار، وإريك ويبلهاوس-برام، وجيميما غراسيا-غودوس (محررون) (2020) أكثر من مجرد كلمات: تنفيذ توصيات لجان الحقيقة في أمريكا اللاتينية. بيرغين: مخطوطة). ومن جانب الممارسين، انظر على سبيل المثال، لجنة المراقبة والتقييم المشتركة المُعاد تشكيلها في جنوب السودان.

السياسات والتدابير على أرض الواقع. فالمراجعة التي أجراها براندون ستوارت وإريك وبيلهوس-برام للجولة الأولى من البحث الكمي الرامي إلى تحديد نتائج عمليات العدالة الانتقالية قد خلّصت إلى ما يلي: "لقد تعامل البحث الإحصائي مع آليات العدالة الانتقالية على اعتبارها متغيرات وهمية. بعبارة أخرى، اعتمدَ الرقم "واحد" والرقم "صفر" كدلالة على وجود آلية العدالة الانتقالية أو عدم وجودها"¹⁶. وفي ما يتعلق بصلاحيّة الدراسة، يمكن اكتساب معطيات كثيرة من خلال توفير معلومات أفضل عن التنفيذ، والاختلافات بين العمليات، وما إلى ذلك من معلومات. وقد استندت الأبحاث الحديثة إلى مقاربات مُختلطة الطرائق.¹⁷

ما الذي ينبغي قياسه ومتى؟

ثمّة تطبيقات مختلفة وأسئلة تقييم مختلفة من الملائم طرحها في مراحل مختلفة من العملية كي تتماشى مع الاستخدامات المُحتَمَلة المختلفة للمعلومات التي جُمِعت. (انظر الجدول 2 أدناه).

الجدول 2. مراقبة وتقييم مراحل البرنامج أو السياسة أو التّدخل في عملية العدالة الانتقالية¹⁸

التصميم	التنفيذ	الإتجاز
<ul style="list-style-type: none"> • أيّ عدالة؟ ومن قَبِلَ مَنْ؟ ومتى؟ • ما الشكل الذي ينبغي أن يتّخذه التّدخل لنحصل على النتائج التي نصبو إليها؟ • ما هي القيود التي قد يواجهها التّدخل؟ 	<ul style="list-style-type: none"> • كيف يجري التنفيذ؟ • هل يحقق التّدخل ما يُفترض أن يحققه؟ • هل تُشير البيانات إلى ضرورة تغيير أيّ شيء؟ 	<ul style="list-style-type: none"> • ما هي النتائج؟ • هل سُجِّلت أيّ نتائج غير مقصودة (إيجابية أو سلبية)؟ • هل تُعزّي التغييرات (إن وُجِدَت) إلى التّدخل؟
<ul style="list-style-type: none"> • تحليل، ورصد أولي، ودراسات مرجعية 	<ul style="list-style-type: none"> • التقييم البنوي ومراقبة العملية 	<ul style="list-style-type: none"> • تقييم النتيجة

في مرحلة التصميم الأولى، عندما يُناقش برنامج العدالة الانتقالية وقيل إدخال التدابير حيّز التنفيذ، من المفيد الحصول على معلومات تجريبية دقيقة حول المسائل التي من المُفترض أن تتناولها عملية العدالة الانتقالية. قد تكون هذه المعلومات كميّة (على سبيل المثال، عدد الضحايا، ونوعهم الاجتماعي وتوزعهم الجغرافي، ووضعهم لناحية الحصول على الرعاية الصحيّة والدعم النفسي- الاجتماعي، والإعاقات، والنزوح)، كما قد تكون نوعية (على سبيل المثال، توقعات العدالة أو العودة في حالة النزوح، والمظالم، والتحديات، والأولويات، والثقة بالحكومة)، بحيث توضع الميزانيات الخاصّة بالسياسات والبرامج وتُصمّم بطريقة تكفل الاستجابة للواقع على الأرض.

أثناء التنفيذ، من المفيد الحصول على معلومات حول التقدّم الذي أحرزه التّدخل وأيّ تأخيرات أو آثار غير متوقّعة. وينبغي معالجة هذه المعلومات بسرعة، من أجل التمكن من تفعيلها وإجراء التعديلات اللازمة. (ولكي يحصل ذلك، لا بدّ من إشراك صانعي السياسات أو مسؤولي البرامج الذين يمثلون "المُستخدِمين" المقصودين للمعلومات، ولا بدّ من إنشاء آلية لإجراء التعقيبات.)

بعد إتمام العملية، يتمحور السؤال الرئيس حول ما إذا كان التّدخل قد حقّق ما يصبو إليه وما إذا كانت التغييرات قد حدثت على إثر السياسة أو البرنامج أو حدثت لسبب مختلف. هذه هي عمومًا المرحلة التي تُجرى فيها "عمليات تقييم النتائج"، وتناقش النتائج، "علمًا أنّ النتائج قد تُفاس أحيانًا في حين لا تزال العملية قيد الإنجاز.

16 ستوارت وبيلهوس-برام. "المنعطف الكميّ" The Quantitative Turn.
17 انظر، على سبيل المثال، صالح وويليامز. "ما بعد السلام والعدالة" Beyond Peace vs. Justice؛ وبيلهوس-برام، لجان قصّي الحقيقة Truth Commissions؛ دانسي وميتشيل، "إنفاذ حقوق الإنسان" Human Rights Enforcement.
18 قام وفينك، "الأبحاث التجريبية" Empirical Research؛ وروسي وفريمان، "التقييم" Evaluation.

تُظهر هذه الدراسة والخبرة المؤسسية التي يملكها المركز الدولي للعدالة الانتقالية أنّ جمع البيانات للمراقبة والتقييم، يكتنّفه خلل إشكالي يتمثل في مقدار الاهتمام المُوجّه إلى المراحل المختلفة في دورة سياسات وبرامج العدالة الانتقالية. فقد لاحظت الجهات المعنية أنّ معظم جهود التقييم تحدّث في نهاية دورة السياسات (وهي النهاية المُخطّط لها في أغلب الأحوال). وتوكّد تلك الجهات أنّ التركيز ليس كافياً في البداية، وهو، لو كان كذلك، لحقّق فائدة كبيرة لناحية تحديد الخطوط المرجعية وتقديم الأدلة للقيمين على تصميم السياسات والبرامج والإصلاحات.¹⁹

إنّ الجدول الزمني المتوقع لحدوث التغيير المنشود (وبالتالي، الوقت الذي يمكن للتقييم أن يقيس التغيير خلاله) يختلف باختلاف نطاق التدخّل ومستوى التغييرات المتوقعة. واستناداً إلى مقابلات أجريت مع عدد من الممارسين، وانطلاقاً من الخبرة الخاصة بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية، يبدو أنّ الجهات المعنية المحلية والدولية تُقلّل بشكل منهجي من مقدار الوقت المطلوب لتصميم سياسات العدالة الانتقالية وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، استغرقت المحكمة الخاصة بلبنان، التي أنشئت في 2009، 11 عاماً للتوصّل إلى إصدار الحكم (في آب/أغسطس 2020)،²⁰ كذلك، فإنّ القانون رقم 105 الخاصّ بالمفقودين والمخفيين قسراً في لبنان، الذي يهدف إلى إنشاء لجنة لكشف مصير المفقودين في الحرب الأهلية (1975-1990)، قد استغرق نحو 30 عاماً واستلزم جهوداً حثيثة قبل أن يُبصر النور. وحتى قبل انتهاء الحرب، كانت لجنة عائلات المفقودين (التي تأسست في العام 1982) تُطالب الحكومة بالمساعدة في تحديد مكان المفقودين. وفي الأعوام 2000 و2001 و2005، نجحت اللجنة ومنظمات أخرى من المجتمع المدني في الضغط من أجل تشكيل ثلاث لجان حكومية، لكنّ كلاً منها فشل في تحقيق أيّ نتائج مهمّة. غير أنّ نقطة التحول أتت في العام 2010 عندما نظّم المركز الدولي للعدالة الانتقالية زيارةً إلى سراييفو للجنة عائلات المفقودين وممثلي المجتمع المدني والخبراء والنواب للاطلاع على الخطوات المتخذة في البوسنة والهرسك في ما يتعلق بالعثور على المفقودين. وبعد العودة إلى لبنان، تمّت المطالبة بإقرار قانون لهذا الغرض وإنشاء لجنة مستقلة، وجرى إعداد أوّل مشروع قانون بدعم من المركز الدولي للعدالة الانتقالية في العام 2012. أقرّ القانون في 2018 واختير أعضاء الهيئة في مطلع العام 2020، لكنّ العمل لم يبدأ بعد.

و غالباً ما تصطدم عمليات العدالة الانتقالية المحلية والدولية بنكسات وتأخيرات يصعب التنبؤ بها بدقّة عند بدء تلك العمليات. فالتنفيذ صعب، والعوامل السياقية تتغيّر عدّة مرّات خلال التدخّل، ما يؤدي إلى احتمال توقّف العملية أو خروجها عن مسارها. إلى جانب "الأحداث المأساوية المفاجئة" – أي الأحداث المتطرّفة وغير المُرجّحة، مثل تفشي جائحة عالمية – تمّة أحداث أخرى اعتيادية تتكرّر بوتيرة أكبر، وتحديداً في السياقات الهشّة، مثل الدورات الانتخابية وتناوب الحكومات، والأزمات الاقتصادية، والتأخيرات البيروقراطية والقانونية العامة، وتغيير الموظفين الأساسيين في المؤسسات الأساسية في منتصف العملية.

لا يمكن العمليات الانتقالية أن تكون كاملة وتامة؛ فهي تجلب التغيير والاستمرارية في آن معاً، ما قد يؤدي إلى أنواع مختلفة من التأخيرات والمقاومة غير المتوقعة للعمليات. وحتى أثناء سير العملية، يمكن أن تستغرق المؤسسات والتفاوتات الهيكلية عقوداً عديدة لكي تتغيّر، وفي غضون ذلك، يمكن التسويات السياسية أن تحمل الانقسامات والعنف وتنقلها من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام.²¹

بالإضافة إلى ذلك، تتبع تدخّلات العدالة الانتقالية، ومعظم البرامج المُصمّمة لدعمها، دينامياتٍ مرتبطة بدورات الميزانيات (على مستوى البرنامج، أو الحكومة، أو الجهة المانحة) وهي أقصر من الوقت اللازم لتغطية الدورة الكاملة للعملية بصورةٍ دقيقة.

لقد اعتبرت بعض الممارسين الذين أجريت معهم مقابلات في إطار هذه الدراسة أنّ المُقيمين والمنظمات العاملة في مجال عمليات العدالة الانتقالية ينبغي أن يتجنّبوا الفاصل الزمني المطلوب لقياس النتائج. وأكّدوا أنّ نتائج تدخّلات العدالة الانتقالية لن تكون قابلة للقياس إلا على المدى البعيد، وفي جميع الأحوال، ستعتمد النتائج

19 يقول فام، في مؤلّفه "بحث قائم على الأدلة": Evidence-Based Research: "قليلة هي الأبحاث المنهجية التي تُجرى في المرحلة التأسيسية من تطوير المؤسسة، على الرغم من أهمية ذلك لناحية تحديد الأولويات والاستراتيجيات للبرمجة الفعّالة. يسمح البحث المبتكر بالتوصّل إلى صياغة واضحة للأهداف، والأهم من ذلك، إلى كيفية تحقيق هذه الأهداف بناءً على الافتراضات المحدّدة في البداية. كما يسمح بتحليل القيود السياقية وعوامل التمكين. أخيراً، من أجل تقييم التأثير، يُعَدّ البحث السابق للتطوير خطاً مرجعياً لقياس التأثير في نهاية البرنامج. . . . ويطلب ذلك جهوداً واستثمارات مستدامة".

20 البجاني نور الدين وآخرون، "هل تمّ إحقاق العدالة؟".

21 دوئي، فسيفساء العدالة Justice Mosaics.

إلى حد كبير على عوامل خارجة عن سيطرة الجهات المعنية التي تُنفذ التدخّلات. وبناء على ذلك، يقترح الممارسون ألا تُركّز القياسات وعمليات الرصد على النتائج، بل أن تُقدّم معلومات تعود بالمنفعة على العملية نفسها، على غرار مراقبة العملية. فبالنسبة إليهم، يتمثل دور هذه المراقبة في توفير المعلومات التي تضمن "عملية عالية الجودة" تستجيب لمهام المجتمع وتنسجم مع المعايير المُتعارف عليها دولياً، على غرار الإدماج ومراعاة النوع الاجتماعي.

لا يتبنّى المركز الدولي للعدالة الانتقالية، من جهته، هذا الموقف تماماً: فالخبرة المؤسسية في هذا القطاع (بما فيها خبرة المركز الدولي للعدالة الانتقالية) تُظهر أنّ بعض النتائج المهمة القابلة للقياس والمرتبطة بتدخّلات محدّدة في عملية العدالة الانتقالية تحدث ما بيّن المدبّين القصير والمتوسّط ويمكن تتبّعها. (في معظم الأحيان، يصعب الإسناد المباشر، لكن يمكن استخلاص المساهمات). ومع ذلك، فمن المنطقي أن تدافع بعض الجهات عن أهمية مراقبة العملية. في المقابل، من المهمّ جدّاً ضمان أن تكون العملية شاملة بشكل كافٍ وتشاركية وأن تُراعي خصوصيات النوع الاجتماعي. وفي الحالات التي تشهد تعثر العمليات وتكون التدخّلات صغيرة الحجم نسبياً، من المنطقي أيضاً التركيز على جودة العملية ونظريات التغيير السليمة، إذ يعترف المانحون بأنّ التغيير على مستوى النتائج يستغرق وقتاً طويلاً. من ناحية أخرى، فإنّ التركيز الأكبر على مُستخدمي المعلومات في الممارسة العملية قد يُشكّل تعارضاً مع ما يُعتبر في بعض الأحيان تركيزاً غير متناسب على النتائج والإسناد من دون الاعتراف بالتحديات المنهجية التي يقترن بها هذا المجال.

خصائص عمليات العدالة الانتقالية وانعكاساتها على عمليات الرصد

التعقيدات، والتعارض، والشبهات

تفترض تصميمات التقييم التقليدية مستوىً عاليًا نسبيًا من القدرة على التنبؤ والتحكّم. صحيحٌ أنّ هذا النموذج قد ينجح بشكلٍ معقول عند تقديم لقاح مثبت للشعوب التي تحتاجه أو عند اتباع مخطط لبناء مستشفى؛ غير أنّ البرامج أو السياقات الأكثر تعقيدًا تتحدى هذا الافتراض البديهي.

إنّ عمليات العدالة الانتقالية تتجاوز العديد من افتراضات نموذج "الإطار المنطقي" التقليدي. فهي تصطدم بالموقف المعرفي القائل إنّ المتغيّرات يمكن أن تكون معزولة بشكلٍ واضح، وكذلك بالافتراض القائل إنّ من الممكن إسناد آثار سياسة محدّدة أو برنامج محدّد وقياسها بشكلٍ دقيق. وكما أشارت المناقشات الأكاديمية حول هذه المسألة،²² يفترض نموذج الإطار المنطقي أيضًا الموقف الوضعي الجديد القائل إنّ أفضل بحث هو الذي يختبر العلاقة السببية بين متغيّرين.

فالجهاز التي تسعى إلى المناداة بالعدالة الانتقالية وبعض الجهات المانحة التي تُموّل أو تدعم عمليات العدالة الانتقالية تتبنّى هي الأخرى هذه الافتراضات المعرفية العامّة كما تتبنّى التوقعات المُرافقة لها (بما في ذلك المتغيّرات التي يسهل عزلها، والإسناد إلى سبب واحد، والتقدّم المُتسلسل المباشر). ونظرًا إلى أنّ تلك الجهات المانحة تُموّل أيضًا التقييمات والأبحاث، فتساهم معاييرها في تحديد كيفية تصميم التقييمات وتعيين الوقت الذي تتركّز فيه معظم الجهود، وذلك عادةً ما يكون في نهاية البرنامج. لقد صرّح أحد مسؤولي الأمم المتّحدة في مقابلةٍ له، قائلاً: "لا يمكنك تسليم 500 كيلوغرام من العدالة الانتقالية". ومع ذلك، فإنّ بروتوكولات المراقبة والتقييم المُستخدمة للعدالة الانتقالية، والبرامج التي تدعمها، تستعمل بالإجمال الأطر المنطقية نفسها، وأدوات إدارة الأداء، ومعايير التقييم التي صُمّمت في الأصل لبرامج التنمية والمعونة المباشرة إلى حدّ ما، على غرار برامج تسليم المواد الغذائية.

في المقابل، تُظهر عمليات العدالة الانتقالية بعض الخصائص التي تُشير إلى أنّها أنظمة معقّدة وتدخلات معقّدة.²³ ومن وجهة نظر علم التقييم، تعمل الأنظمة والتدخلات المعقّدة بشكلٍ مختلف وتطلّب مقاربات مختلفة من أجل فهم التقدّم المحرّز والنتائج على نحو أفضل. في ما يلي بعض من خصائص الأنظمة المعقّدة:²⁴

22 دانسي، "رصد التأثير" Impact Assessment.

23 كلمة "معقّد" هنا لا تعني الصعوبة (على الرغم من أنّ العمل صعب بالتأكيد). تُستخدم هذه الكلمة بمعناها التقني المرتبط بالتفكير المنهجي ونظرية التعقيد. انظر، على سبيل المثال، بامبيرغر وآخرون، "التعامل مع تعقيدات..." Dealing with Complexity.

24 روجرز، "استخدام نظرية البرامج" Using Programme Theory.

- **إمكانية نشوء حلقات من التعقيبات:** ويُقصد بذلك الديناميات التي تؤدي فيها أعمال بعض الجهات إلى حوافز لإنشاء نمط من السلوك لدى الجهات الأخرى، ويُمكنها أن تصبح ذاتية التعزيز. فعلى سبيل المثال، أوضح عمل أجراه المركز الدولي للعدالة الانتقالية مؤخرًا استمرار الاستبداد والفساد في تونس بسبب "ظاهرة الإفلات من العقاب المتبادلة"²⁵. استطاع المسؤولون الحكوميون المتورطون في الفساد أن يُحصّنوا أنفسهم من الملاحقة القضائية لأنهم تمكّنوا من إسكات الذين قد يُنذرون بهم. وفي الوقت عينه، استطاع أعضاء النظام المتورطون في انتهاكات حقوق الإنسان أن يُحصّنوا أنفسهم من الملاحقة القضائية لأنّ محاسبتهم تُشكّل تهديدًا للذين يستفيدون من مخططات الفساد. يؤدي ذلك إلى نشوء حلقة مفرغة (أو حلقة من التعقيبات السلبية) التي تُعزّز كلا من الجرائم الاقتصادية وانتهاكات السلامة الجسدية وحقوق الإنسان الأخرى.
- **النقاط الحاسمة.** يحدث ذلك عندما يطرأ تغيير مفاجئ ودراماتيكي بعد فترات طويلة من الركود الظاهري. ولعل أحد الأمثلة على ذلك هي محاكمة الجرائم التي ارتكبت خلال الحقبة الديكتاتورية في الأرجنتين. فقد كان الإفلات من العقاب مبدأ سائدًا في البلاد من العام 1983 حتّى مطلع القرن الحادي والعشرين. وأدت عقود من الضغط المتواصل من منظمات المجتمع المدني القوية إلى تراجع بطيء وغير ملموس لمبادئ الإفلات من العقاب إلى أن قامت المحكمة العليا في الأرجنتين في العام 2005 بإبطال القوانين التي أعاقت لعقود من الزمن التحقيق في الجرائم المرتكبة خلال الديكتاتورية العسكرية ومنعت بالتالي مقاضاة مرتكبيها. ثمّ تلت ذلك مئات المحاكمات. وعلى حدّ تعبير أحد مسؤولي البرنامج في المركز الدولي للعدالة الانتقالية في ذلك الوقت، "نُبرهن الأرجنتيين أنّ قضايا حقوق الإنسان تبقى في المجتمع، بغضّ النظر عمّا تُقرّره الدولة أو ما يُقرّره السياسيون. فلم تُسدّل الستارة على القضية حتّى بعد قانون إنهاء المحاكمة وقانون الطاعة الواجبة، واستمرّ المجتمع المدني في كفاحه الدؤوب، وهذا درسٌ تُعطيه الأرجنتين للعالم بأسره"²⁶.
- **عدم التكافؤ.** هذا يعني أنّ النتائج قد لا تكون مُتكافئة مع حجم الجهود أو الاستثمارات المبذولة فيها. ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة في ساحل العاج هي أحد الأمثلة المؤسفة على ذلك. فقد وصفت ممثلة عن المجتمع المدني اللجنة بأنّها "هدرٌ هائل وفاحش للمال"، لم يُسفر حتّى عن "أيّ شهادة لضحية من الضحايا". بالنسبة إليها، "العامل الأساسي ليس الحكم على المُدخّلات من خلال المُخرجات؛ فهما لا يسيران جنبًا إلى جنب دائمًا"²⁷. وفي حالات أخرى، قد تؤدي التداخلات غير المُكفّلة نسبيًا إلى نتائج مذهلة.
- **النشوء.** يُشير هذا المفهوم إلى الديناميات الجديدة الناتجة عن أعمال تقوم بها جهات فردية، مع الاعتراف بأنّ الجهات المستقلة والمعزولة يمكن أن تتفاعل أحيانًا بطرق مُعقّدة، فيُسفر عنها نمط أشدّ تعقيدًا (مثل الأوزات التي تتخذ شكل "V"، أثناء الطيران). ولعل أحد الأمثلة على ذلك هو كيفية تجمّع احتجاجات الشوارع في أرمينيا في آذار/مارس 2018 حول شخصية نيكول باشينيان، ما أدى إلى تغيير المشهد السياسي في البلاد وتمهيد السبيل أمام عملية العدالة الانتقالية.
- **ترابط المسار.** هذا يعني أنّه ليس بالضرورة أن تتوفّر للجهات المعنية في كلّ سياق جميع خيارات السياسات الممكنة من الناحية النظرية. فما نُفد في السابق، والدروس التي استخلصها الموظفون الحاليون، والثقافة والتجارب المؤسسية؛ جميعها أمورٌ تربط الإصلاحات والتدابير المُحتملة في سياق العدالة الانتقالية بطيفٍ أضيّق من الاحتمالات التي تُحددها القيود القانونية والتاريخية والمؤسسية السائدة. فعلى سبيل المثال، في العام 1989، جرى في أوروغواي استفتاء عام لإبطال قانون العفو الذي منع محاكمة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الحقبة الاستبدادية²⁸. وجاء التصويت على الاستفتاء بعد مرور أربع سنوات فقط على انتهاء الديكتاتورية، في ظلّ سياقٍ من الشبهات ووسط

25 بالنسبة إلى حالة بن علي في تونس، انظر: كارنزا وأزر الزواري، شغل، حربة، كرامة وطنية. للاطلاع على مناقشة أوسع حول الروابط بين الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في العدالة الانتقالية، انظر: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الفساد في العدالة حول العالم Global Justice Corruption.

26 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، محاكمات الأرجنتين Argentina Prosecutions.

27 زفويغو، "المطالبة بالحقيقة" Demanding Truth.

28 ليسا وباين، العفو في حقبة حقوق الإنسان Amesty in the Age of Human Rights.

خوفٍ من احتمال عودة الحكم العسكري إذا أُلغِيَ العفو، فكانَ نتيجة ذلك أن عبّرَ المقترعون عن تأييدهم للعفو بنسبة 56 بالمئة. وفي العام 2009، وعلى الرغم من اختلاف الظروف، "قرّرَ الشعب طي صفحة المحاكمات"، وشكّل ذلك أحد الأسباب الرئيسة لفشل المحاولة الثانية الأبلية إلى إلغاء العفو. وتحققت في نهاية المطاف بعض المحاكمات بعد سلسلةٍ من الأحكام القضائية وإثر قانونٍ أقره الكونغرس في العام 2011.

- **التكيف.** يتعلّم السياسيون والمُرتكبون والجهات الأخرى في سياقات العدالة الانتقالية، ويُعدّلون سلوكهم ويكتفونهم مع تطوّر العملية، ما قد يؤثّر إلى حدٍ كبيرٍ على مسار التّدخل. فعلى سبيل المثال، في كولومبيا، قرّرَ بعض الأعضاء السابقين في القوات المسلّحة الثورية لكولومبيا - جيش الشعب، الانشقاق عن الحركة في العام 2019، والتخلي عن الصفقة التي أبرمت في اتفاقات السلام لعام 2016، والعودة إلى القتال رداً على مقتل المحاربين المُسرّحين، وانعدام الثقة بالحكومة الجديدة، واتهامات الاتجار بالمخدرات التي مارسها الولايات المتّحدة بحق بعض من أبرز ممثليهم.²⁹ وقد أدى ذلك إلى تغيير مسار عملية العدالة الانتقالية بطرق لا يمكن التكهّن بها بعد.

إنّ عمليات العدالة الانتقالية، إذًا، معقّدة، وتوضح الخصائص والأمثلة المُبيّنة أعلاه أنماط السلوك التي لا تتناسب خيراً تناسب مع مقاربة الإطار المنطقي. وتشهد هذه العمليات تقطّع في العمل، وتتطوّر البرامج، هذا وتؤثّر الجهات المختلفة إحداها في الأخرى، فتطرأ تغييرات على الاستراتيجيات مع مرور الوقت. وتكثرُ الشبهات التي تدورُ حول هذه الأنظمة والتدخلات المعقّدة، التي يجب مراعاتها وأخذها في الاعتبار ضمن التوقعات وعند تصميم التقييمات والأدوات المُستخدمة لمراقبة العمليات نفسها. فالتصميم الثابت، الذي لا يتغيّر فيه الافتراضات والميزانية والأنشطة، سرعان ما يمسي غير فعّال في بيئة متغيّرة حيث يتعلّم مؤيدو عملية العدالة الانتقالية ومعارضوها، تكتيكاتٍ تمّ يغيرونها بشكلٍ سريع.

السياسة

لعلّ إحدى الطرق الأبلية إلى فهم التعقيدات تتجلى في إدراج التحليل السياسي ضمن نهج التفكير. فعلى الرغم من كثرة مكونات العدالة الانتقالية التقنية، تبقى ممارسة سياسية بطبيعتها.³⁰ إنّ السياق السياسي المُحيط للانتقال يُسبّب تغييراتٍ في ديناميات السلطة وتنازع في شأنها، ممّا يرخي بتداعيات كبيرة على شكل الردود على الانتهاكات الجسيمة وجداولها.³¹ ولهذا الأمر بعض التداعيات المثيرة للاهتمام على موضوع المراقبة والتقييم (وفي موضوع الأبحاث المُقارنة).

تُشير ريتشيل كلينفيلد، في بحثها الذي أجرته في العام 2015،³² إلى بعض التداعيات الأساسية لناحية تصميم البرامج ومراقبتها وتقييمها لهذه الأنواع من التدخلات المتصلة بعمليات العدالة الانتقالية.

أولاً، إنّ الذين يُناهضون العملية قد يُعارضون الغايات والوسائل في آنٍ معاً. فالسياسات والتدابير التي تُعتمد هي تلك التي تحشد أكبر نسبة من الدعم السياسي، ولا تنطوي بالضرورة على أفضل الممارسات التقنية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك أحكام العدالة الانتقالية الواردة في اتفاقات السلام، لأنها أنتت نتيجة تسوية سياسية، وهي تُمثّل بالتالي الأحكام التي استطاعت أطراف النزاع إيجاد أرضية مشتركة في شأنها. وهذا يعني، في سياق عمليات العدالة الانتقالية، أنّ الجدوى السياسية - أو المسارات اللازمة لإرساء بديل سليم تقنياً وقابل للتطبيق سياسياً - هي عنصر أساسي لا بدّ من مراعاته عند رصد خيارات السياسات. فالتركيز المُبالغ فيه على تقييم النقص في القدرات والخبرة التقنية من دون النظر إلى البُعد السياسي قد يودّي إلى فشل العملية فشلاً ذريعاً.

29 انظر، على سبيل المثال، صحيفة واشنطن بوست، "اتفاق السلام في كولومبيا" Colombia Peace Accord، وبرافو ميدينا وخيمينيز فالينسيا، "Volverá la Guerra".

30 شارب، تقييم المُقيّمين Evaluating the Evaluators. "العدالة الانتقالية هي ممارسة سياسية بطبيعتها، وهي لا تتناسب مع التعريفات التقنية. فمفهوم الانتقال (وهو مفهوم سياسي بحد ذاته، إذ ينطوي على (إعادة) بناء وتشريع هيكلية السلطة) ومفهوم العدالة هما مفهومان يُشكّلان محطّ نزاع في الأساس.

31 دوئي، فسيفساء العدالة Justice Mosaics، 12.

32 كلينفيلد، تحسين تصميم المساعدات التنموية وتقييمها Improving Development Aid Design and Evaluation.

ثانياً، كثيراً ما تُستتبع الإصلاحات بإصلاحات مضادة بسبب تأثير الجهات المعارضة. فالتغيير يُشكّل محطّ نزاع، ويتأرجح ذهاباً وإياباً. ومن الأمثلة على ذلك قانون إنهاء المحاكمة الأرجنتيني، الذي أنشأ قرارات عفوية عن انتهاكات حقوق الإنسان، أو محاولات إقرار قانون المصالحة الاقتصادية في تونس في العام 2017، الذي أسقط بفضل الاستجابة السريعة من المجتمع المدني، ومن ضمنه المركز الدولي للعدالة الانتقالية. فقياس النجاح في مرحلة واحدة فقط لا يُعطي فكرة واضحة عما إذا كان الإصلاح سيستمرّ أم لا.

ثالثاً، المتغيرات السياسية مترابطة، لكنّ الأدوات التي يراها بعض الممارسين بمثابة المعيار الذهبي للبحث العلمي، مثل الانحدارات والتجارب العشوائية المضبوطة، تفترض إمكانية الفصل بين هذه المتغيرات. تُستخدم هذه الأدوات في العدالة الانتقالية، في مقارنة جوانب التدخل، مع التحكم في معظم العوامل الأخرى، من أجل تحديد التدخل الأكثر فعالية. لكنّ هذه الطرائق، في خارج هذا السياق، تعدّ غير مناسبة لتحديد كيفية تنفيذ الإصلاحات في الأساس.

إنّ الطابع السياسي للعدالة الانتقالية وما تنطوي عليه من تطوراتٍ غير منتظمة وغير متوقّعة إلى حدّ ما، يتعارض مع مفهوم الطريقة التقليدية لتصميم البرامج والسياسات وكيفية تقييمها. وفي ما يلي، عرض لبعض المقاربات المنهجية التي تتناول جزءاً من هذه المسائل.

كيف تنعكس التعقيدات وأوجه التعارض والشبهات على مستوى عملية المراقبة وتقييم النتائج؟

في سياق العمليات السياسية، تتّصف آليات العدالة الانتقالية بنهج ديناميكي ومتقلّب. فالتدابير والسياسات المعتمّدة، والمشاكل التي يُراد معالجتها، والأهداف المُعلّنة والفعليّة قد تتغيّر مع الوقت. بالإضافة إلى ذلك، ونتيجةً للطبيعة السياسية لعمليات العدالة الانتقالية، فإنّ التوقّعات المقرونة بالنتائج ستكون مختلفة أو ستعني أموراً مختلفة بالنسبة إلى الجهات المعنية المختلفة التي قد تتبنّى أهدافاً متناقضة.

وبناءً على ذلك، من المهمّ النظر في هوية الجهة التي تُحدّد معايير النجاح لعمليةٍ معيّنة، وكيف تُتخذ القرارات المتعلقة بما يجب القيام به، وما هي معايير النجاح؛ ومن الضروري أيضاً تحديد الفئات المُستبعدة وما الذي يحتاج إليه صانعو القرار لتعزيز العدالة. فالآثار المترتبة على المنهجية هي أنّ هذه الخصائص تصلح لمقاربات التقييم والمراقبة التي يمكنها تزويد الجهات المعنية بمعلوماتٍ سياقية وافرة وتحليل سياسي شامل وتسمح بإجراء تعديلات سريعة. ففي المُجمل، تتخذ هذه الطرائق طابعاً نوعياً أكثر منه كميّاً.

تبدل جهات فاعلة كثيرة في مجالات العدالة الانتقالية وبناء السلام والحوكمة الديمقراطية جهوداً واعية لاستخدام طرائق المراقبة (والإدارة) التي تبني هذه الإمكانيات، مثل المراقبة التكوينية³³ أو التكيف التكراري المدفوع بالمشكلة.³⁴

وعلى نحو مماثل، تُحاول بعض الجهات المانحة والمنظمات استخدام طرق أكثر انفتاحاً لقياس التقدّم؛ طرقٌ تسمح بالكشف عن الديناميات المتغيرة والنتائج التي غالباً ما قد تكون غير متوقّعة. فنتحدّث هذه الجهات عن استخدام منهجيات على غرار منهجية "التغيير الأكثر أهمية"³⁵ ومنهجية "مسح النتائج"³⁶، ومنهجية "حصاد النتائج"³⁷، وبروتوكول رصد التأثير النوعي.³⁸ وتندرج هذه المنهجيات كلّها ضمن إطار المقاربات المخصّصة للمراقبة من دون مؤشرات، حيث تُعطى الأولوية للطرائق النوعية وتُجمّع بياناتٍ سياقية وافرة.

33 يمكن الاطلاع على مثال جيّد عن المراقبة التكوينية (المطبّقة في مجال بناء السلام والوساطة) في المرجع التالي: وايدي. "تقدير السلام: تقديم وإظهار نتائج الوساطة". Valuing Peace: Delivering and Demonstrating Mediation Results. وتنطبق منهجياتٌ مماثلة على عمليات العدالة الانتقالية أيضاً.

34 لمزيد من التفاصيل حول التكيف التكراري المدفوع بالمشكلة، يُرجى الاطلاع، على سبيل المثال، على أندروز وآخرون، بناء القدرات Building Capacity.

35 انظر، على سبيل المثال، أخبار المراقبة والتقييم Monitoring and Evaluation NEWS، "التغيير الأكثر أهمية" Most Significant Change.

36 انظر، على سبيل المثال، جونز وهيرن، مسح النتائج Outcome Mapping.

37 انظر، على سبيل المثال، ويلسن-غراو، حصاد النتائج Outcome Harvesting.

38 انظر، على سبيل المثال، جامعة باث، "تقييم التأثير" Evaluating Impact.

تجدُر الإشارة إلى أنّ التجربة الخاصّة التي اكتسبها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في استخدام مثل هذه الطرائق كانت إيجابية للغاية. تتمثّل إحدى مزايا هذه الطرائق في أنّها مُوجّهة نحو الجهات الفاعلة، من القاعدة إلى القمة، وتتعلّق بالتغييرات التي تحصل "في فترات الركود". فمقاربة "الإطار المنطقي" لا تنجح أحياناً في رصد ما يحصل في الفجوة ما بين مرحلة تصميم البرنامج أو السياسة ومرحلة التنفيذ (وهو ما قد تستغرق وقتاً طويلاً). ويوضح أحدُ الممارسين العاملين في سياقات النزاع وما بعد النزاع الفكرة التالية حول استخدام منهجية "التغيير الأكثر أهمية": "يمكننا إدارة التوقعات من خلال سرد قصّة أكثر دقّة".³⁹ إذاً، هذه المنهجية مُوجّهة نحو العملية وتسمح للمنظمات بكشف دلالات التغيير المُستتر وإبرازها، كمثّل تشكيل التحالفات وإنشاء قنوات الاتّصال بين الفصائل المتنافسة، تماماً كالصفائح التكتونية التي تتحرّك لتعود فتصطّف قبل حدوث هزّة كبيرة. "تكمن القيم الكبرى في الأمور التي غالباً ما يتم تجاهلها".⁴⁰

وفي ما يتعلّق بالأبحاث، ظهرت موجة من الدراسات الكميّة في السنوات الأولى بعد 2010 بهدف إرساء الأدّعاءات حول العدالة الانتقالية على أسس "أقرب إلى الطابع التجريبي"، واستتبّع ذلك بنمطٍ أحدث من الدراسات التي تهدف إلى دمج المزيد من العناصر حول السياق، والتسلسل في العملية، والتفاعل بين مختلف مراحل عملية العدالة الانتقالية.⁴¹ يستخدم بعض هذه الدراسات، وليس جميعها، مقاربة متعدّدة الطرائق، ويحرص على إدراج المتغيّرات والتفسيرات السياسية، باستخدام أساليب معيّنة، مثل أسلوب دراسة الحالة، أو تتبّع العملية، أو التحليل المُقارن النوعي.⁴²

في المناقشات التي مهّدت لإعداد هذا التقرير، أشار بعض ممثلي الحكومات المانحة التي تدعم عمليات العدالة الانتقالية إلى أنّ اعتماد مقاربات أكثر انفتاحاً للمراقبة والتقييم يُشكّل معضلة لأنّ الحكومات تستعين (ويتعيّن عليها تقديم التقارير إلى) هياكل المساءلة التي تستند إلى إطار المراقبة والتقييم التقليدي والمؤشرات المعيارية. وتلك هي حالة بعض المنظمات الدولية التي ترفع تقاريرها إلى جهات مانحة مختلفة. (يُشار إلى أنّ إطار النتائج الخاصّ بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية هو إطارٌ أقرب إلى المقاربة التقليدية، حيث تُستخدم الأدوات ومقاربات المراقبة بشكلٍ متزايد وبدون مؤشرات). ويجدر التنويه بأنّ الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني في قطاع التنمية هي التي تعتمد في الوقت الحالي على تقنيات المراقبة والتقييم المفتوحة، التي قد تكون مفيدة أيضاً للحكومات التي تتولّى تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية. لقد قام بعض تلك الحكومات التي تقود عمليات العدالة الانتقالية – على غرار الحكومة الكولومبية مثلاً – بوضع هياكل مراقبة وتقييم معقّدة ومتطوّرة إلى حدٍ كبير لرصد أداء الوحدات الحكومية، انطلاقاً من مؤشرات مُحدّدة مسبقاً في أغلب الأحيان. وفي هذا السياق، من الصعب بناء القدرة على جمع البيانات السريعة التي من شأنها أن تُشير إلى الآثار أو التغييرات غير المقصودة في السياق واستخدامها بصورة فورية للتعلّم والتكيّف. ويعودُ السبب في ذلك إلى أنّه على المسؤولين أيضاً أن يلتزموا بمؤشرات الأداء الرئيسة (التي تكون طموحة عادةً) المُحدّدة على مستوى الحكومة الوطنية.

وفي حالات أخرى، تتطوّر العدالة الانتقالية في سياقات النزاع والهشاشة والعنف، حيث تتّصف هيكليات الدولة بالضعف أو بأنّها غير متطوّرة على نحوٍ كافٍ. فعلى سبيل المثال، في العمليات الأولية الحالية في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، لا تعدّ البيروقراطيات الحكومية (ووجود الدولة) متطوّرة بشكلٍ كامل وهي تُواجه تحديات حرجة تُعيق اعتماد مخططات المراقبة والتقييم المعقّدة والاستفادة منها.

كسفن في بحور هائجة: القيود السياقية

تركّز دور عمليات العدالة الانتقالية، في بداية المطاف، على عمليات الانتقال السياسي من الأنظمة السلطوية إلى الأنظمة الديمقراطية وعلى عمليات المساءلة بعد الحرب؛ ولكن، مع الوقت، تطوّرت ممارسة العدالة الانتقالية لتشمل مجموعة من السياقات التي لا تنفك تزداد تنوعاً. فعلى سبيل المثال، باتت العدالة الانتقالية الآن

39 مقابلة مع أحد الممارسين، أُجريت لصالح هذا التقرير.

40 المرجع نفسه.

41 ستيفارت وويلهاوس-برام، "المنعطف الكمي" The Quantitative Turn.

42 انظر، على سبيل المثال، صالح وويليامز، "ما بعد السلام والعدالة" Beyond Peace vs. Justice؛ ودانسي وويلهاوس-برام، "التوقيت والتسلسل وتأثير العدالة الانتقالية" Timing, Sequencing, and Transitional Justice Impact.

جزءاً لا يتجزأ من برنامج الأمم المتحدة لإعادة الإعمار وبناء السلام بعد النزاعات. وفي الوقت نفسه، تتشارك المجتمعات التي طوّرت فيها ممارسات باتت تُسمّى اليوم "عدالة انتقالية" (مثل الأرجنتين وتشيلي وجنوب أفريقيا) خصائص مميزة، بما في ذلك القدرات الواسعة للدولة، والهيكليات البيروقراطية الراسخة، والجهات الفاعلة القويّة (نسبيّاً) في المجتمع المدني – وهي خصائص لا تتوفر في الكثير من المجتمعات التي تجري فيها عمليات العدالة الانتقالية في يومنا هذا.⁴³

تُعتبر المسائل المذكورة أدناه مهمّة في جميع المجتمعات التي تشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، إلا أنّ بعض المخاطر تتفاقم وتُصبح حرجة في السياقات التي تتميّز بضعف قدرات الدولة وحيث يكون النزاع حديث العهد أو لا يزال مستمرّاً. يصف هذا القسم، في بعض الأحيان، سياقات من الهشاشة والنزاع والعنف؛ في هذه الحالات، يتمّ تناول مفهوم الهشاشة بصورة عامّة، من دون ربطه بقوائم بلدان محدّدة، فيُنظر إليه على أنّه "التعرّض للمخاطر المقرون بالقدرة غير الكافية للدولة و/أو النظام و/أو المجتمعات على التأقلم لإدارة تلك المخاطر أو استيعابها أو التخفيف من وطأتها".⁴⁴

أمّا المراقبة والتقييم فيهدفان إلى تحديد القيود أو الفرص المختلفة التي تُفضي إليها السياقات المختلفة في إطار العدالة الانتقالية، وكيفية انعكاسها في طبيعة التداخلات وجودها وإطارها الزمني وأهدافها ومعايير نجاحها.

عمليات الرصد المسبق

سبق أن ذُكرت النتيجة الأساسية الأولى في الأقسام السابقة: ألا وهي أهمية عمليات الرصد المسبق في بداية آليات العدالة الانتقالية. فيكتسب هذا الرصد أهمية كبرى خلال مرحلة مناقشة التداخلات والتدابير والسياسات وتصميمها. وفي سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، يمكن هذه التقييمات أن تُؤدّي دوراً محورياً في إبراز الثغرات الأساسية في القدرات والتحدّيات المحدّدة والمآزق المُحتَملة التي قد تُخرج العملية عن مسارها أو قد تتسبّب بتأجيل الأعمال العدائية. كذلك، تُفيد هذه التقييمات في تحديد "معالم" المشهد السياسي وتحديد الفصائل والمساعدة في صياغة التداخل بما يراعي المطالب المحليّة.

الأمن

كما يُدرك المقيّمون العاملون في قطاع بناء السلام والقطاع الإنساني جيّداً،⁴⁵ تبرز اعتبارات هامّة عند تصميم أدوات المراقبة والتقييم، خصوصاً في السياقات الهشة. فالتقييم، تماماً كغيره من الأنشطة، يُشكّل نوعاً من أنواع التداخل. وبالتالي، ينبغي أن يأخذ التقييم في الاعتبار سياسات مراعاة النزاع القائمة وأن يتبع مبدأ "عدم إلحاق الضرر".

يُعدّ الأمن أحد الاعتبارات الأساسية المتعلقة بجمع البيانات، وينبغي أن يلتفت إلى وضع المُقيّمين والتبعات المُحتَملة على المُستطلعين في مجتمعاتهم المحليّة. وينبغي أن تشمل هذه الاعتبارات جدوى التقييم، لجهة قدرته على جمع معلومات قيّمة وغير منحازة وغير معروفة سابقاً ولا يمكن جمعها بأساليب أخرى، عبر البحث في المصادر الثانوية مثلاً. والأهمّ من ذلك، هو أن تراعي الاعتبارات الأمنية النتائج غير المقصودة واحتمال تعريض الناس لمخاطر يمكن تفاديها أو مفاقمة المشاكل القائمة أو تجاهل الاحتياجات الملحة للسكان المُستهدفين.

فعلى سبيل المثال، ناقش المركز الدولي للعدالة الانتقالية إجراء استبيان للسكان حول عمليات العدالة الانتقالية في ليبيا، واعتُبر أنّ ذلك قد يُعرّض المُستطلعين والقيّمين على الاستبيان لخطر الاعتداء على يد الميليشيات بسبب رصدهم أثناء مناقشتهم تدابير المساءلة نظرياً. وعليه، تقرّر جمع بيانات الاستبيان عن طريق الرسائل النصّية أو الأدوات الرقمية التي تضمن أمن المشاركين. وفي مثال آخر، خطط المركز الدولي للعدالة الانتقالية لإجراء استبيان السنوي مع الأطراف المعنيّة في المجتمع المدني في تونس لمعرفة تقييمها لعمليات العدالة الانتقالية الجارية. ولكن، في ذلك الوقت، كانت مجموعات الضحايا وغيرها من منظمات المجتمع المدني تُقيم الاحتجاجات والاعتصامات وتُعبر عن

43 دوئي، فسيفساء العدالة Justice Mosaics، ٩.

44 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الدول الهشة States of Fragility، ٢٢.

45 انظر، مثلاً، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقييم بناء السلام Evaluating Peacebuilding.

غضبها في ظلّ تأجيل نشر تقرير هيئة الحقيقة والكرامة. واعتبر كلُّ من مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في تونس والمقرّ الرئيس للمركز أنّ توقيت الاستبيان قد يرفع من توقّعات الناشطين والضحايا، وقد يُسلط الضوء على أوجه الإحباط الحالية لدى الأطراف المعنية، وقد يوجّع الاحتجاجات بطريقة غير آمنة. لذا، تمّ تأجيل الاستبيان.

مسائل النوع الاجتماعي والإدماج

يمكن للقيود نفسها التي تنطبق على عمليات العدالة الانتقالية أن تُنتج تحيّزاً في الاختيار في ممارسات التقييم أو المراقبة. مثلاً، في غياب البنية التحتية للاتصالات أو في حال وجود صعوبات في الوصول إلى هذه البنية التحتية، قد يستحيل أو يصعب جمع بيانات حول وجهات نظر وأوضاع الأشخاص الذين يعيشون في أماكن نائية أو أفراد المجتمعات الضعيفة أو المظلومة أو المهمّشة. وفي حال عدم مراعاة هذه الاعتبارات، قد يتمّ تجاهل هؤلاء الأفراد وتجاربهم ووجهات نظرهم عند تصميم عمليات العدالة الانتقالية ومراقبتها وتقييمها وعند بذل الجهود في سبيل دعمهم. كذلك، تُؤدّي ديناميات الإقصاء الاجتماعية والثقافية والسياسية دوراً في هذا الإطار. فغالباً ما تهيم النخب السياسية التي تصل إلى السلطة بعد العملية الانتقالية على عمليات العدالة الانتقالية (وعادةً ما يمثل الرجال النخب القديمة أو الجديدة)، وبشكل عام، تتفدّ هذه النخب العمليات من العواصم.

تحدّ عوائق الإدماج المتعلقة بالنوع الاجتماعي من المشاركة في جمع البيانات، على النحو نفسه الذي تُفوّض فيه مشاركة النساء أو مجتمع الميم أو الرجال والفتيان من ضحايا العنف الجنسي في عمليات جمع الإقادات وفي جلسات الاستماع وغير ذلك من تدابير العدالة الانتقالية. ومن المرجّح أن يكون العجز عن معالجة الاختلافات المتعلقة بالنوع الاجتماعي بالطريقة المناسبة العيب الأكثر شيوعاً والأكثر إقصاءً في تصميم جميع عمليات العدالة الانتقالية، على الرغم من أنّه الجانب الأكثر أهميةً في المجتمعات حيث تتعرّض النساء وغيرهنّ من المجموعات الجنسانية أساساً للخطر. ويكتسب ذلك أهمية كبرى بالنسبة إلى الضحايا، وخصوصاً أولئك الذين عانوا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وغالباً ما تتعرّض هذه المجموعات للتهميش بسبب الوصمة الناجمة عن هكذا انتهاكات، وقد تُمنع حتّى من المشاركة في الاستبيانات والمشاورات ومجموعات التركيز أو غيرها من أساليب جمع البيانات إن لم تُعتدّد تدابير وبروتوكولات محدّدة.

بشكل عام، يجب بذل جهود خاصّة لضمان إجراء الرصد الأولي وتطبيق ممارسات المراقبة والتقييمات بطريقة تتيح مشاركة النساء والشباب والأقليات والمجموعات المهمّشة، وذلك بهدف رسم صورة يتمثّل فيها جميع أعضاء المجتمع.

ويسمح التخطيط الذي يضمن مشاركة النساء والضحايا والأقليات للمجموعات بتصنيف البيانات لاحقاً وتحديد أنماط الانتهاكات. فتصنيف البيانات حسب النوع الاجتماعي (ومتغيّرات أخرى ذات صلة، مثل المنطقة) أمرٌ بالغ الأهمية، سواء في المراحل الأولى أو في المراحل اللاحقة، وذلك من أجل تحديد الأنماط.

يمكن ممارسات الرصد والمراقبة والتقييم أن تُعزّز الإقصاء من جهة، أو، من جهة أخرى، أن تُشكّل أدوات قوية جدّاً لضمان مراعاة وجهات نظر المجموعات الضعيفة أو المهمّشة بشكل خاص وكذلك ملاحظاتها واحتياجاتها، ما يساهم في تصميم سياسة أكثر فعالية.

العلاقة مع الدولة

في سياقات بناء الدول وبناء السلام، تحدّ قيود الوصول نفسها المذكورة أعلاه، المقرّنة بالبيروقراطية المحليّة الضعيفة، من تدفق المعلومات من الجهات الفاعلة الرسمية إلى عموم السكّان والعكس بالعكس. ومهما كان الهدف من البيانات التي تمّ جمعها – يمكن جهود المراقبة والتقييم الخاصّة بعمليات العدالة الانتقالية في بعض الأحيان أن تُؤدّي وظيفة تعميم المعلومات أو حتّى أن تُؤدّي دوراً رمزياً في إعادة تشكيل علاقة عامّة الناس بالدولة.

أبلغت بعض الجهات المعنية التي أُجريت معها مقابلات خلال هذه الدراسة عن حالات معرفة أفراد المجتمع تفاصيل عن عملية عدالة انتقالية تجري حالياً بطريقة غير مباشرة من خلال برنامج المراقبة. ومن الأمثلة عن ذلك حالات مماثلة برزت في كولومبيا وأوغندا. ويقول أحد الممارسين: ”من خلال إجراء التقييم، [نحن] نردم

الهوة بين الجهات المعنية، بما في ذلك الدولة،⁴⁶ ويُضيفُ الممارس قائلًا: "اعتبر الكثير من الأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلات أنّ مجرد طرحنا عليهم الأسئلة ومجرد احتمال الاعتراف بهم كجهات فاعلة شرعية، يُشكّل نتيجة بحدّ ذاته".

تحمل هوية الجهة التي تبذل جهود القياس تبعات عملية ورمزية هامة، خصوصًا في العمليات التي تُنفَّذ بهدف (إعادة) بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع أو المواطنين. ويصحّ ذلك في حالة المجتمعات ذات المؤسسات الهشة كما وتلك التي تكون الدولة قوية نسبيًا فيها، لكنّ علاقتها التاريخية مع المجتمع شائكة. ومن بين التوصيات المنطقية المتعلقة بأنشطة جمع البيانات إشراك أحد موظفي الوكالات الحكومية التي تتحمّل مسؤولية عملية العدالة الانتقالية ذات الصلة. فقد يُفضي ذلك إلى نتيجة إيجابية بطريقتين اثنتين: أولاً، يُظهر أنّ الحكومة ملتزمة بالتغيير وأنّ عملية العدالة الانتقالية جدية؛ وثانيًا، يُفعل بطبيعة الحال الحلقة بين المعلومات التي تمّ جمعها والبرنامج الحكومي، ما يزيد من انفتاح الحكومة ومشاركتها، وقد يدفعها إلى الاستجابة أكثر ممّا لو كانت تقرأ النتائج في تقرير أعدّه طرف ثالث. وقد حقّق المركز الدولي للعدالة الانتقالية نتائج إيجابية باعتماد هذه المقاربة في غامبيا، حيث تمكّن أعضاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وجبر الضرر من تقديم التوصيات ومن جعل العملية بشكل عام أكثر حساسية تجاه التحديات التي تواجهها النساء، وذلك بفضل مشاركتهم في الأنشطة وفي جمع البيانات مع مجموعات من النساء. إلا أنّ هذه المقاربة قد تؤدي إلى آثار سلبية للغاية في حال أعلن المسؤولون الحكوميون عن نيّتهم تسهيل مشاركة مجموعة ما ثمّ امتنعوا عن المشاركة (للأسف، حدث ذلك في النيبال). بالإضافة إلى ذلك، تكتسب طريقة مشاركة المسؤولين الحكوميين أهميةً أيضًا. فينبغي التخطيط لتلك المشاركة والتوسط فيها، إذ إنّ المسؤولين في الأنظمة السلطوية (السابقة) قد يعمدون إلى وعظ المجتمعات أو التصرف معها بطريقة ترهيبية.

التوقّعات مقارنةً بالقدرات

من الدروس الأساسية التي تعلّمتها الجهات المعنية التي تُنفَّذ أنشطة المراقبة أو التقييم في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، توخّي الدقة عند إدارة التوقّعات. فبالرغم من أنّ هذه المسألة أساسية في جميع الظروف، فإنّها تكتسب أهمية خاصة في سياقات الهشاشة والنقص، حيث تكون الدولة ضعيفة ويسود غياب المعرفة والمعلومات حول عمليات العدالة الانتقالية. في هذه الحالات، قد يؤدي جمع البيانات إلى أثر غير مقصود، ألا وهو تفسير الأسئلة حول عملية ما على أنّها وعدٌ بالتغيير سيتمّ تحقيقه على المدى القصير، ما يؤدي إلى الإحباط أو فقدان الأمل أو اليأس أو الغضب في حال لم تتحقق هذه التوقّعات. لهذا السبب، ومن أجل تفادي سوء الفهم المُحتمل، من المفيد للعدّادين أو الباحثين أن يُعرّفوا عن أنفسهم بوضوح وأن يطلبوا الموافقة ويشرحوا هدف عملية جمع البيانات ونتائجها المُحتملة بكل صراحة.

تواجه الحكومات الجديدة والهشة خطر الإخفاق نتيجة وضع معايير عالية جدًا تعجز عن تحقيقها. ففي سياق ممارسة العدالة الانتقالية، يبرز القلق من هذا الأمر عند اختيار أدوات المراقبة والتقييم التي يجب استخدامها. وعند تصميم أساليب جمع البيانات وتحليلها، من المهمّ إيجاد توازن جيّد بين الجهود ومدى تعقيد المعلومات التي سيتمّ جمعها وكميّتها من جهة، وقدرة المنظمات على استخدام تلك المعلومات من جهة أخرى.

اللغة وديناميات القوة

في مجال البحث الاجتماعي، مهما كانت المسألة التي يجري التحقيق فيها، ينبغي مراعاة اللغة المُستخدمة لتقديم الموضوع وطريقة تصميم عملية جمع البيانات. لذلك، يتمّ اختبار أدوات جمع البيانات ثمّ إعادة اختبارها مرارًا وتكرارًا وبشكلٍ دقيقٍ من أجل تجنّب التحيزات.

وإذا كان هذا المعيار معتمدًا في عمليات الرصد والبحث العامة، فهو يكتسب إذاً أهميةً مُضاعفةً في عمليات العدالة الانتقالية، نظرًا إلى التجارب الصادمة والمحمومة والمشارع القوية المرتبطة بالتعامل مع الانتهاكات الماضية والطبيعة السياسية للمفاهيم والتدابير والخيارات السياسية التي يُرجّح أن تُشكّل موضوع النقاشات. بالإضافة إلى ذلك، عادةً ما يبرز عدم تكافؤ واضح جدًا في القوة بين المُقيّم أو الباحث، من جهة، والمستجيب

46 مقابلة مع أحد الممارسين أُجريت لصالح هذا التقرير.

من جهة أخرى، ما قد يؤدي إلى "تلويث" الإجابات بأراء مُصمّمي التقييم وفهمهم الخاصّ لجوانب العدالة الانتقالية. ويزداد منسوب الخطر هذا عند التعامل مع المجموعات الضعيفة للغاية، مثل اللاجئين أو الفقراء أو الأقليات في سياقات ما بعد النزاع. فقد يتمّ التلاعب بأنشطة الرصد المُصمّمة بشكل سيئ عن طريق جهات تمتلك معلومات خاطئة أو لديها نوايا غير سليمة بهدف "استيفاء معيار" المشاركة وإضفاء الشرعية على التدابير السياسية المفروضة من أعلى إلى أسفل، حتّى ولو لم تستجِب إلى احتياجات المستفيدين من تدخّلات مماثلة ولم تأت على قدرٍ وجهات نظرهم الفعلية إزاءها. فحتّى إن خلصت النوايا، تواجه النقاشات المتعلقة بالعدالة الانتقالية مآزق عدّة. لذا، يكتسب التصميم الدقيق أهمية قصوى.

في دراسة حديثة حول وجهات نظر اللاجئين السوريين في لبنان مثلاً، لاحظَ المركز الدولي للعدالة الانتقالية خلال مرحلة التصميم والاختبار أنّ مصطلح "المصالحة" يحمل حساسية معيّنة لدى السوريين، إذ غالباً ما يتمّ ربطه بمصالح نظام الرئيس السوري بشار الأسد،⁴⁷ كما أنّ المصطلح لا يرد بكثرة في الخطاب العام المنظم. وفي حين أنّ مفهوم المصالحة يُشكّل جزءاً من الإطار المفاهيمي الذي يعتمده باحثو المركز الدولي للعدالة الانتقالية، لم يستخدم المحاورون المصطلح بحرفيته إلا في حال استخدمه المُستجيبون أنفسهم. تتوفّر عدّة مصطلحات عربية تُعبّر عن فكرة "بناء العلاقات أو إعادة بنائها". وكان مصطلح "التعايش" من أكثر المصطلحات شيوعاً التي استخدمها المُستجيبون.⁴⁸ وقد رصد الباحثون تجارب مماثلة في دراساتٍ حول اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى⁴⁹ واللاجئين السوريين في الأردن.⁵⁰ كذلك، لاحظَ الباحثون خلال مقابلاتٍ أُجريت مع اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى أنّ الأفراد يجيبون بطريقة مختلفة في حال استخدام مصطلح "المصالحة" في صياغة الأسئلة. فقد شكّل هذا المصطلح كلمة طنانة تدفع المُستجيبين إلى قول ما يودّ المحاورون سماعه في نظرهم، ما أخفى احتياجاتهم ووجهات نظرهم الحقيقية واستبدلها بعملية لعب أدوار فارغة بين "الضحية والمنظمة غير الحكومية".

ومن بين المآزق الأكثر شيوعاً عند تطوير واستخدام الاستبيانات والمشاورات الشبيهة في عمليات العدالة الانتقالية هو التركيز المفرط على العدالة الجنائية (وإعطاء جرائم محدّدة وضحايا محدّدين الأولوية)، الأمر الذي قد يؤدي إلى اعتماد "نماذج" خيارات سياسية في أدوات الرصد. كذلك، قد يؤدي استخدام ممثلي الدول والمقيمين والعُدايين أو المجتمع التنموي لمصطلح "العدالة" بمعناه الضيق، أي "العدالة الجنائية"، إلى أثر غير مقصود يتمثّل في تجاهل الخيارات السياسية البديلة الأخرى بشكلٍ ضمني، لأنّها تُصنّف في الخطاب على أنّها "لا تندرج في إطار العدالة". هذا وقد تفرض أساليب جمع البيانات المُصمّمة بشكل سيئ تصوّراً محدّداً مسبقاً للعملية وتنقض وظيفة الأداة الأساسية. كذلك، يبرز خطر الفشل في رصد الأولويات الأساسية للمستفيدين أو "تجاهلها"، مثل الدعم النفسي-الاجتماعي والوصول إلى الوثائق وخدمات الرعاية الصحيّة والاحتياجات الإنسانية. فتجاهل هذه الاحتياجات والأوضاع أو التغاضي عنها قد يحض الغاية من العملية برمتها. وعلى حدّ ما ذكرت شخصية أكاديمية أُجريت معها مقابلة خلال إعداد هذه الدراسة، فإنّه "لا يمكن العدالة الانتقالية أن تتقدّم بمعزل عن الاحتياجات الأخرى". ويصحّ ذلك بشكل خاصّ في حالة الأشخاص الذين يعيشون في ظروف من الهشاشة والعنف والنزاع، حيث تُمثّل عوامل مثل الشخّ والظروف المعيشية والشواغل الأمنية الفرق بين الحياة والموت.

ويتمثّل خطر مُحتمل آخر في الترجمة التحريرية منها والفورية. فحتّى في حال اختيار أدقّ التفاصيل المتعلقة بموضحة جمع البيانات واللغة بالشكل المناسب، قد "تضيق المعلومات في الترجمة" حرفياً.

ثمّة ممارسات معيارية للحدّ من المصادر المُحتَملة للتحيزّات المتعلقة باللغة والتصميم المذكورة أعلاه، كالاستعانة بموظفين محليين يُنقنون اللغة المحليّة وفوارق المعاني الثقافية والسياسية فيها؛ ومرحلة اختبار وتجريب دقيقة؛ واستخدام أساليب أكثر انفتاحاً وأقلّ تنظيماً لجمع البيانات، على الأقلّ في المراحل الأولى. ولعلّ الطريقة الأكثر إثارة للاهتمام لتجنّب إساءة فهم آراء المستفيدين في الميدان ووجهات نظرهم أو الحؤول دون

47 القنطري والمفتي، بكرامتنا Not Without Dignity.

48 المرجع نفسه.

49 بيكو، أنا من أفريقيا الوسطى 100٪ I Am 100 Percent Central African.

50 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، غير مؤكّد العودة للوطن Uncertain Homecoming.

الهيمنة عليها تتمثل في اعتماد أساليب تشاركية وبناء مفاهيم العدالة الانتقالية ورؤياها من الأسفل إلى الأعلى. ستكون هذه المنهجيات محل نقاش في القسم التالي.

مؤشرات النتائج لعمليات العدالة الانتقالية

البحث عن المؤشرات "الصحيحة"

تُهيمن بعض الافتراضات المعرفية على الخطاب المرتبط بقياس التقدّم المحرّز ورصد نتائج عمليات العدالة الانتقالية، وهذا ما تمّ تفسيره آنفاً. وتسود، بين العاملين في هذا المجال ومموليه، توقّعات تتمثّل بـ"إيجاد" المؤشرات الصحيحة لرصد تطوّر عمليات العدالة الانتقالية ونتائجها، وبالتالي حلّ مسائل "الغموض" المترسّخة في العمل في هذا المجال.

ويُشكّل هذا الاهتمام عاملاً إيجابياً جداً، نظراً إلى وجود مقاربات وافتراضات مختلفة تدرج تحت مظلة العمل في مجال العدالة الانتقالية. ويساهم الحديث عن القياس والأهداف والمؤشرات إلى حدّ كبير في التعبير عن هذه الاختلافات وتحديد الأولويات وتوضيح المزاعم وتوجيه النقاش، ليكون قائماً على قاعدة مقبولة من الأدلة، بحيث يُعتبر النقاش بحدّ ذاته ذا أهمية كبرى أصلاً. ويُعتبر هذا التغيير عنصراً مُرحّباً به في مجال لظالما انتقد بسبب "قلّة تركيزه على مراقبة النتائج الفعلية وتقييمها لتنفيذ التدابير، فضلاً عن غياب أيّ تحليل وظيفي جديّ حول منفعة أدوات العدالة الانتقالية الشائعة وما تستطيع تحقيقه"، و"النقص الهائل في التنظيم".⁵¹

ولكنّ، بحسب ما جاء أعلاه، ثمة جوانب متعدّدة لعمليات العدالة الانتقالية التي تعتمد، إلى حدّ كبير، على السياق. وتترتّب عن ذلك سياسات وبرامج وتدابير مختلفة، تُعتمد للاستجابة لمثل هذه الحالات، ما يجعل "البحث عن المؤشر الذهبي" أمراً صعباً وشاقاً.

معنى العدالي غير الموضوعي

بالنظر إلى الاعتبارات السالفة الذكر، لا يجوز الاعتقاد بأنّه ما من تقدّم يمكن إحرازه. فعلى الرغم من الاختلافات السياقية بين العمليات، يقع الطموح إلى تحقيق العدالة في صميم جميع تدخّلات العدالة الانتقالية. فخلافًا للمتغيّرات الأخرى في عالم التنمية، كمفهوم وفيات الأطفال مثلاً، تنطوي العدالة على عنصر غير موضوعي قابل للتأويل. وعليه، تُعتبر فكرة العدالة وتعريف معناها (وإلى من تتوجّه) ضروريين من أجل تقييم نتائج برامج العدالة الانتقالية وتدخلاتها، والمساعدة في تحديد الأهداف التي ينبغي تحقيقها منذ مرحلة مبكرة، وهذه هي المسألة الأكثر أهميّة.

بالعودة إلى النقاش الوارد في القسم الأوّل (الجدول 2)، لا شكّ في أنّه ينبغي الاستعانة بالاستبيانات خلال مرحلة تحديد الإطار المفاهيمي لأيّ عملية، وذلك بهدف المساعدة على تعريف العدالة بالنسبة للمجتمع ومكوّناته المختلفة. وكما سبق أن ورد آنفاً، ينبغي أن تأخذ هذه الجهود في الاعتبار أولاً القيود المحدّدة وهشاشة السياق،

51 دو غريف، تقرير المقرّر الخاص، 79.

وثانيًا استخدام المعلومات بصورةٍ مُجدية. (إشراك صانعي القرار المسؤولين عن السياسات وإنشاء حلقات التعقيبات المباشرة).

عمد بعض الباحثين في هذا المجال إلى تطبيق فكرة المؤشرات "التصاعديّة" بطرق مثيرة للاهتمام. فيقوم مشروع "مؤشرات السلام اليوميّة" بجمع المعلومات من مختلف المجتمعات المحليّة بطريقةٍ ممنهجة، والاستفسار عن ماهية السلام بالنسبة إليهم، والطلب من أعضاء المجتمع المحليّ إرساء بعض المؤشرات بأسلوبٍ تشاؤكي.⁵² وغالبًا ما تتطلب المؤشرات المُعدّة بهذه الطريقة جهدًا كبيرًا، قبل أن تعود في نهاية المطاف فتستخدم الواقع اليومي المحليّ كمؤشر سلام، على غرار أن "يتمثل مؤشر السلام في قدرتي على الخلود إلى النوم وإبقاء النوافذ مفتوحة". لذلك، لا يمكن جمع هذه المؤشرات وتولييفها بسهولة لتوجيه السياسات الوطنية. من جهةٍ أخرى، إنّ الأساليب التشاركية كذلك المذكورة تتمتع بميزة تقضي بعدم فرض مفاهيم العدالة الخارجيّة على العمليات المحليّة. كما أنّها قادرةٌ على توفير معلومات قيّمة، لا سيّما في المراحل الأولى من العملية. هذا ويمكن بذل جهود مماثلة من أجل تعريف العدالة في المواقع الحساسة حيث تكون العمليات جارية.

مؤشرات النتائج للعدالة الانتقالية وإطار أهداف التنمية المستدامة

في الوقت الحالي، ثمة بعض المؤشرات العالمية التي تشمل بُعد العدالة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، والهدف 16 على وجه الخصوص، إلى جانب الهدف 5 في شأن النوع الاجتماعي والهدف 10 الذي يتناول انعدام المساواة. وفي الوقت عينه، فإنّ التقدّم المحرّز مؤخرًا في جمع الأدلة العالمية حول العدالة وسيادة القانون والوصول إلى العدالة، يُعدّ تطوّرًا واعدًا. هذا وقد ترتبط المؤشرات العالمية بالجهود المحليّة، فنساعد بالتالي على تعقب التأثير على مستوى الوصول إلى العدالة، والأبعاد الأخرى التي يُعتقد أنّ للعدالة الانتقالية مساهمة فيها على الأمدّين المتوسط أو البعيد.

تكتسب أهداف التنمية المستدامة أهميةً خاصّة في هذا السياق، كونها تُرسي إطارًا مشروعًا يقوم على توافق عالمي واسع يشمل، للمرّة الأولى، بُعد العدالة في خطة التنمية العالمية. وثمة سببان مهمّان لربط التقدّم المحرّز ونتائج العدالة الانتقالية بإطار أهداف التنمية المستدامة: الصلاحية (في تعريف المسائل بطريقة قابلة للمقارنة مع غيرها) والمساءلة (أي القدرة على ربط العمليات المحليّة بالأهداف العالمية). ولعلّ تطوير مجموعة من المعايير المشتركة التي تربط بين أهداف التنمية المستدامة ونتائج العدالة الانتقالية قد يُساعد المجتمعات على تأطير عملياتها الخاصّة، عبر السماح لها بمقارنتها مع الالتزامات المتبادلة المتفق عليها.⁵³

يأتي هذا التطلّع مقرونًا بتعقيدهاته الخاصّة. ففي الحالة المثلى، تُساعد مقاصد أهداف التنمية المستدامة على قياس النتائج المتضاربة لعمليات العدالة الانتقالية (على مستوى وصول السكّان إلى العدالة والمساواة ومنظور العدالة) بالمقارنة مع المؤشرات المُعتمَدة. ولكن، في حين تُعتبر مجموعة المؤشرات الحالية التي نجح المجتمع الدولي في الاتفاق عليها مفيدة، إلّا أنّها لا تُناسب أو لا تُراعي دائمًا الجوانب كافّة المرتبطة بعمليات العدالة الانتقالية. هذا ولا تنجح هذه المؤشرات، على وجه الخصوص، في تسليط الضوء على وضع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الجرائم التي يرتكبها موظفون في الدولة، أو الضحايا الأكثر عرضةً خلال ارتكاب الانتهاكات، وغيرها من المسائل. فيحسب تقريرٍ حديث:

بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، اتّفق المجتمع الدولي على مجموعة من المؤشرات لقياس التقدّم المحرّز. وقد حدّدت هذه العملية سلسلة من المؤشرات التي تتناول جوانب أساسية من خطة عمل أهداف التنمية المستدامة. ولكن، في العديد من الأهداف، ولا سيّما الهدف 16 ربّما، لا تزال المجموعة الحالية من المؤشرات غير قادرة على تغطية النصف الكامل للأهداف وفحواها، بما يستجيب إلى الدعوة لبذل هذا النوع من الجهود بالتحديد، كما ورد في خطة العام 2030.⁵⁴

52 الموقع الإلكتروني الخاص بمؤشرات السلام كلّ يوم.

53 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، محاكمات الأرجنتين Argentina Prosecutions. لقد أنتج الفريق العامل المعنى بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16 (الذي يضمّ المركز الدولي للعدالة الانتقالية بين عدّة حكومات ومنظمات أخرى) تقريرًا يستعرض مساهمات العدالة الانتقالية في أهداف التنمية المستدامة، لا سيّما الهدف 16 حول السلام والعدالة والإدماج، فضلًا عن الأهداف الأخرى ذات الصلة والمرتبطة بالنوع الاجتماعي وانعدام المساواة.

54 مجتمع الديمقراطية، المؤشرات التكميلية الطوعية للهدف 16 بشأن المؤسسات الشاملة والعدالة والسلامية Voluntary Supplemental Indicators for Goal 16 on Inclusive, Just and Peaceful Insitutions.

لحسن الحظ، يُعتبر إطار أهداف التنمية المستدامة أكثر متانةً بأشواط مقارنةً بالموشرات الحالية. فنصّ هذه الأهداف وفحواها، والشبكات الدولية للجهات الداعمة لها، فضلاً عن الالتزام المُعلن لمئة وثلاثة وتسعين بلداً، يجعلون من هذا الإطار مساحةً متميزة لإحداث التحسينات من حيث قياس التقدّم المُحرَز والنتائج ورفع التقارير في شأن عمليات العدالة الانتقالية.

تشمل هذه المساحات، على سبيل المثال، الاستعراضات الوطنية الطوعية، حيث يمكن بذل الجهود للربط بين عمل الوكالات الحكومية المسؤولة عن رفع التقارير بشأن أهداف التنمية المستدامة وجمع البيانات المتعلقة بالتصميم والتنفيذ والنتائج، في ما يخصّ عمليات العدالة الانتقالية الجارية. وقد يكون ذلك مفيداً لأسباب تقنية (كمساعدة البلدان على الوصول إلى الدعم وتوجيه الانتباه إلى جمع البيانات حول عمليات العدالة الانتقالية)، كما ولأسباب عملية وسياسية أيضاً، كونها تُقدّم لرواد عمليات العدالة الانتقالية داخل الحكومات مرجعاً حول التزامات بلدانهم وموجباتها. هذا ويشجّع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اعتماد هذه الممارسة.⁵⁵ وقد سبق أن نجح بعض البلدان ذات الإرث الكبير في انتهاكات حقوق الإنسان، على غرار كولومبيا وسيراليون وجنوب أفريقيا وتيمور ليشتي، إلى حدّ ما في دمج محاولتها معالجة الماضي في خطاباتها ومخططاتها حول التنمية وأهداف التنمية المستدامة.⁵⁶ في الوقت عينه، أدرجت هذه البلدان في تقاريرها جوانب مرتبطة بسياقاتها وتجاربها الخاصة، على غرار ربط العدالة الانتقالية بالمشاركة الاجتماعية-الاقتصادية ومعالجة التوزيع غير المتساوي للأراضي وإرث الماضي.

كذلك، تُشكّل التقارير المرفوعة كجزء من الاستعراضات الدورية الشاملة التي تُجرى من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فرصةً للتفكير في واقع عمليات العدالة الانتقالية، وهو واقع لا يُطبّق دائماً في الممارسة العملية. وفي هذا الإطار، يضطلع كل من الحكومات المُشاركة ومنظمات المجتمع المدني والمُراجعين بدورٍ رئيس في المطالبة بالحصول على هذه البيانات.

هذا وينبغي أن تعكس التقارير والمؤشرات المرتبطة بالتنمية على الصعيدين الدولي أو الوطني وقائع عمليات العدالة الانتقالية. فمن شأن هذا الرابط أن يُساعد في تحقيق الاستدامة وأن يربط بين المناطق المختلفة التي قد تعمل في ظروفٍ من العزلة لولا هذه الآلية. وفي الوقت عينه، قد يُساعد التفاعل مع آليات المساءلة الخارجية، كالتقارير الطوعية، على حشد الشريعة لتدابير وسياسات وإصلاحات العدالة الانتقالية في الدينامية السياسية داخل الحكومات والمنظمات المحلية.

55 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، القرار 42/17،
56 جونز، بريوني ودوثي، "سياقات العدالة" Justice Contexts.

التوصيات

لصانعي السياسات العاملين في مجال تحديد عمليات العدالة الانتقالية وتنفيذها على الصعيد المحلي، وحلفائهم:

1. إشراك الجهات المعنية في نقاش حول إعداد مقاربة خاصة لمراقبة التقدّم المحرّز ورصد النتائج في مستهلّ عملية العدالة الانتقالية.
2. بذل الجهود لقياس تدخّلات العدالة الانتقالية ومراقبتها وجعلها أكثر شمولاً واستجابةً. إرساء أساليب وآليات خاصة بعمليات الرصد لتوفير المعلومات حول التقصّيلات والاحتياجات والتجارب، إلى جانب وجهات نظر المستفيدين من هذه التدخّلات.
3. ابتكار وسائل لمراقبة التنفيذ، وذلك للسماح بإجراء التعديلات اللازمة باستمرار.
4. من شأن دعم الجهات الفاعلة لهذه الجهود أن يبني توافقاً مع صانعي القرار حول كيفية استخدامهم لهذه البيانات وتوقيتها، بالإضافة إلى تحديد المعلومات الأكثر إفادة لهم.
5. رصد الأولويات والتحديات السياقية والقدرات المؤسسية لتحديد المعلومات المتوفرة أصلاً وتلك الممكن جمعها. التشاور مع صانعي القرار حول صيغة المعلومات للتمكن من استخدامها.
6. إدراج مسائل الإدماج في جمع البيانات ومراعاتها كافة، كالنوع الاجتماعي والموقع الجغرافي ووضع المجموعات الضعيفة (بمن فيهم الضحايا والأطفال والشباب وذوو الاحتياجات الخاصة). ستكون المعلومات الكمية (الأرقام والمواقع والتوزع) والنوعية (الاحتياجات والأولويات ووجهات النظر والعوائق أمام الوصول) مُجدية في هذا السياق. بالإضافة إلى وجوب النظر في استخدام المقاربات والطرائق التشاركية.
7. النظر في جمع البيانات والتشاورات والاستبيانات والأنشطة المماثلة كجزء من الجهد العام الرامي إلى تعزيز شرعية العملية ودعم التغيير. إذا كان حلفاء الحكومة سيتولّون جمع المعلومات (كالأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية)، يُقترح الاستعانة بأحد موظفي الوكالات الرسمية، ليكون الجهة المسؤولة عن عملية العدالة الانتقالية ذات الصلة.
8. ربط مخرجات العدالة الانتقالية ونتاجها بأهداف التنمية الأوسع نطاقاً وبعملياتها، كأهداف التنمية المستدامة أو الاستعراض الدوري الشامل.

للمانحين والباحثين:

1. دعم عمليات الرصد المسبقة وتصميمها والمطالبة بإجرائها. قد تُساعد هذه الدراسات في تحديد الخطوط المرجعية، وتسهيل الضوء على الخصائص المحددة للسياق، وتحديد الجهات المعنية الرئيسية، وقياس قدرات المؤسسات القائمة. استعراض ممارسات البرامج لكي يتمّ تخصيص الأموال والوقت لعمليات الرصد هذه، في إطار برامج مُصمّمة لدعم عمليات العدالة الانتقالية.

2. إدراج وجهة نظر سياسية في مقاربات التقييم والمراقبة وفي الأبحاث التطبيقية المرتبطة بالعدالة الانتقالية. تحديد المطالب والمقاومة السياسية أو الاجتماعية على المستوى المحلي، بهدف تحديد الأولويات وإرساء صيغة واضحة المعالم، وتوفير الدعم وتحقيق الاستدامة في مبادرات العدالة الانتقالية.
3. تعزيز الروابط بين الأكاديميين والممارسين وصانعي السياسات. مساعدة الجهات الفاعلة المعنية بتصميم المقاربات، لرصد عمليات العدالة الانتقالية، وذلك للتواصل مع صانعي السياسات والمؤسسات المحلية. ومناقشة الاستراتيجيات المحتملة. إقامة التحالفات بين الجهات الفاعلة المحلية والباحثين وممارسي العدالة الانتقالية، بهدف إيجاد مساحات تعاون ممكنة وتعزيز استيعاب النتائج الأولية (على الأمد القصير) وقاعدة الأدلة المرتبطة بنتائج العدالة الانتقالية على الأمد الطويل. ينبغي أن يكون تصميم الأبحاث مصحوباً بالمراقبة والتقييم التقليديين اللذين من شأنهما أن يُساهما في توسيع قاعدة الأدلة التي تقوم عليها العدالة الانتقالية.
4. إضافة طرائق الرصد وأدواته التي من شأنها أن ترسم صورةً دقيقةً لنظام معقّد ولتفاعلاته. ويشمل ذلك: تتبّع العملية، وآليات الرصد المتعدّدة المستويات، والطرائق المفتوحة، كمنهجية "التغيير الأكثر أهمية" أو مسح النتائج. النظر في تثليث المعلومات الكمية مع البيانات النوعية حول وجهات نظر المستفيدين واحتياجاتهم وتجاربهم، لإثراء التعريفات.
5. اعتماد منظور يُراعي خصوصيات النزاع في عمليات الرصد والتدخلات. ويشمل ذلك مراعاة المسائل المرتبطة بالأمن والاختلالات في موازين القوة واستخدام اللغة والإدماج والتوقعات والقيود المؤسسية، بالإضافة إلى التداعيات غير المقصودة المحتملة، في تصميم الأبحاث وأنشطة جمع البيانات.
6. النظر إلى الأمد البعيد. تعزيز أو اقتراح التصميمات التي تشمل مشاهدات طويلة، للتمكن من جمع معلومات أكثر اكتمالاً حول الجهات المعنية والعمليات والمشاركين مع الوقت، والتحقّق من المزاعم.
7. (للمانحين) إعطاء الأفضلية لمقاربات التقييم والمراقبة القادرة على توفير المعلومات في التوقيت المناسب، ما يسمح بالتكثيف مع السياق، عن طريق الإدارة التكيفية والتكثيف التكراري المدفوع بالمشكلة. التفاوض حول الآليات وتطويرها، بغية استخدام التعقيبات، والاستجابة بناءً عليها في تصميم البرامج.
8. المطالبة بإدراج المؤشرات والسرديات والمساءلة بشكل عام في الآليات الدولية أو المتعدّدة الأطراف المرتبطة بالعدالة الانتقالية ودعمها، بما في ذلك رفع التقارير حول أهداف التنمية المستدامة والاستعراضات الدورية الشاملة.

المراجع

- أينلي كيرستن. تقييم المُقيِّمين: العدالة الانتقالية وتنافس القيم ("Evaluating the Evaluators: Transitional Justice and the Contest of Values")، *المجلة الدولية للعدالة الانتقالية* (International Journal of Transitional Justice)، العدد 3 (2017): ص. 421 – 442.
- آندروز، مات، لانت بريثشت، سليمة سمجي، ومايكل وولكوك. بناء القدرات عبر تحقيق النتائج: وضع مبادئ التكيف التكراري المدفوع بالمشكلة قيد الممارسة (-Building Capability by Delivering Results: Putting Problem-Driven Iterative Adaptation (PDIA) Principles into Practice). منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، 2015.
- بامبيرغر، مايكل، خوسيه فاسين، وإيستيل رايموندو. التعامل مع تعقيدات عملية تقييم التنمية: مقارنة عملية (Dealing with Complexity in Development Evaluation: A Practical Approach). منشورات سايدج، 2016.
- بيل، كريستين. العدالة الانتقالية، تعدد الاختصاصات وحالة 'المجال' أو 'اللامجال' ("Transitional Justice, Interdisciplinarity and the State of the 'Field' or 'Non-Field'"). *المجلة الدولية للعدالة الانتقالية* (International Journal of Transitional Justice)، العدد 1 (2009): ص. 27 – 5.
- برافو ميدينا، بولوا، وسيباستيان خيمينيز فالينسيا. "Lo Peor que Pasó es que Volverá la Guerra a Colombia? 'Surge un Grupo Disidente,' Dice Grupo de Monitoreo". قناة CNN Columbia، 29 آب/أغسطس 2019.
- كارنزا، روبن. النهب والألم: هل ينبغي أن تنظر العدالة الانتقالية في الفساد والجرائم الاقتصادية؟ ("Plunder and Pain: Should Transitional Justice Engage with Corruption and Economic Crimes?"). *المجلة الدولية للعدالة الانتقالية* (International Journal of Transitional Justice)، 2 (2008): ص. 310 – 330.
- كارنزا، روبن، ومحمد أزر الزواري. شغل، حرية، كرامة وطنية، طموح شباب تونس لا يقف عند المساءلة من أجل الفساد. المركز الدولي للعدالة الانتقالية. 2020.
- "مبادرة البارومتر في كولومبيا" ("The Colombia Barometer Initiative"). جامعة نوتر دام (University of Notre Dame). <https://peaceaccords.nd.edu/barometer>.
- دانسي، جيوف. رصد التأثير وليس تقييمه: إرساء دور محدود للفلسفة الوضعية في دراسة العدالة الانتقالية ("Impact Assessment, Not Evaluation: Defining a Limited Role for Positivism in the Study of Transitional Justice"). *المجلة الدولية للعدالة الانتقالية* (International Journal of Transitional Justice)، العدد 3 (2010): ص. 376 – 355.
- دانسي، جيوف، وفيرونيك ميتشيل. إنفاذ حقوق الإنسان من القاعدة: الجهات الفاعلة الخاصة وزخم الدعاوى القضائية في أميركا اللاتينية وأوروبا ("Human Rights Enforcement from Below: Private Actors and Prosecutional Momentum in Latin America and Europe"). *مجلة الدراسات الدولية الفصلية* (International Studies Quarterly)، العدد 1 (2015): ص. 173 – 188.
- دانسي، جيوف، وأ. ويبلهاوس-يرام. التوقيت والتسلسل وتأثير العدالة الانتقالية: تحليل نوعي مُقارن حول أميركا اللاتينية ("Timing, Sequencing and Transitional Justice Impact: A Qualitative Comparative Analysis of Latin America"). *مجلة هيومان رايتس ريفيو* (Human Rights Review)، 16 (2015): ص. 321 – 342.
- مجتمع الديمقراطيات، المؤشرات التكميلية الطوعية للهدف 16 بشأن المؤسسات الشاملة والعادلة والسلمية (Voluntary Supplemental Indicators for Goal 16 on Inclusive, Just and Peaceful Institutions). أيلول/سبتمبر 2017.
- ديريكو، ستيفانو، وتيغي جيو جيجان، وإلينا بيرغاليني. تقييم لربط الأولويات الوطنية بأهداف التنمية المستدامة: دليل تقييم للمبعوثين والمدراء (Evaluation to Connect National Priorities with the SDGs: A Guide for Evaluation for Commissioners and Managers). المعهد الدولي للبيئة والتنمية، 2020.

- دوغان، ك. 'أظهر لي تأثيرك': تقييم العدالة الانتقالية في المناطق المتنازع عليها ('Show Me Your Impact?') (Evaluating Transitional Justice in Contested Spaces (Program Planning)، العدد 1 (2012): 199 – 205.
- دوثي، روجر. فسيفساء العدالة: طريقة تأثير السياق على العدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة (Justice Mosaics: How Context Shapes Transitional Justice in Fractured Societies). المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2017.
- البيجاني، نور الدين، نور، وسبلي هوكنز، وإيلينا نوتن. هل تم إحقاق العدالة؟ المحكمة الخاصة بلبنان تصدر حكمها الذي طال انتظاره "Justice Served? The Special Tribunal for Lebanon Renders Its Long-Anticipated Judgment". المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 20 آب/أغسطس، 2020.
- القطري، ريم، وكريم المفتي. بكرامتنا: وجهات نظر اللاجئين السوريين في لبنان حول النزوح وظروف العودة والتعايش. المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2017.
- تقييم التدخلات الاجتماعية والتنمية بواسطة بروتوكول التأثير النوعي ("Evaluating Social and Development Interventions Using the Qualitative Impact Protocol (QuIP) (www.bath.ac.uk/projects/evaluating-social-and-development-interventions-using-the-qualitative-impact-protocol-quip)
- التقييمات "Evaluations". المركز الدولي للعدالة الانتقالية، www.ictj.org/evaluations
- الموقع الإلكتروني لمؤشرات السلام اليومية. 'Everyday Peace Indicators'، <https://everydaypeaceindicators.org>
- فورني، ديورا م. التقييم "Evaluation". في كتاب موسوعة التقييم ("Encyclopedia of Evaluation")، تنقيح سانديرا ماثيسون. منشورات سايدج، 2005.
- "الهشاشة والصراع والعنف". البنك الدولي. <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/fragilityconflictviolence/overview>
- هيرن، سايمون، وأن بوفاردي. ما هو التأثير؟ ("What is Impact?")، ميثودز لاب – معهد التنمية الخارجية (ODI Methods Lab)، شباط فبراير، 2016.
- المركز الدولي للعدالة الانتقالية. المحاكمات الجنائية لانتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين (Criminal Prosecutions for Human Rights Violations in Argentina). 2009.
- غير مؤكّد العودة للوطن: آراء اللاجئين السوريين في الأردن حول العودة والعدالة والتعايش، 2018.
- جونز، بريوني، وروجر دوثي. سياقات العدالة: هدف التنمية المستدامة 16 والعدالة الانتقالية ("Justice Contexts: Sustainable Development Goal 16 and Transitional Justice (Peace, Justice and Strong Institutions)، تنقيح ل. غوتشيل. MDPI Books، سيُنشر قريباً.
- جونز، هاري وسامون هيرن. مسح النتائج: بديل واقعي للتخطيط والمراقبة والتقييم (Outcome Mapping: A Realistic Alternative for Planning, Monitoring and Evaluation). معهد التنمية الخارجية، تشرين الأول/أكتوبر 2009.
- كلاينفيلد، رايتشل. تحسين تصميم المساعدات التنموية وتقييمها: السعي إلى المراكب الشراعية وليس القطارات (Improving Development Aid Design and Evaluation: Plan for Sailboats, Not Trains). مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2015.
- ليسا، فرانثيسكا، ولاي أ. باين، ناشرون. العفو في حقبة المساءلة عن حقوق الإنسان: منظورات مُقارنة ودولية (Amnesty in the Age of Human Rights Accountability: Comparative and International Perspectives). منشورات جامعة كامبريدج، 2012.
- الصفحة الإلكترونية الخاصة بالتغيير الأكثر أهمية ("Most Significant Change" (Monitoring and Evaluation NEWS) <https://mande.co.uk/special-issues/most-significant-change-msc>

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). الدول الهشة 2016: فهم العنف (States of Fragility 2016)، 2016، Understanding Violence.

----. تقييم أنشطة بناء السلام في سياقات النزاع والهشاشة: تحسين التعلم لنتائج أفضل (Evaluating Peacebuilding Activities in Settings of Conflict and Fragility: Improving Learning for Results)، من سلسلة المبادئ التوجيهية والمراجع الخاصة بلجنة المساعدات الإنمائية، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، 2012.

فام، بيونغ نوك. عرض بحث قائم على الأدلة حول العدالة الانتقالية (“Evidence-based Research on Transitional Justice”) خلال مؤتمر الشؤون الدولية في كندا (30)، (Global Affairs Canada Conference) كانون الثاني/يناير، 2020.

فام، بيونغ نوك، وباتريك فينك، وبريجيت مارشيسي، ودوغ جونسون، وبيتر ج. ديكسون، وكاثارين سيكينك. تقييم العدالة الانتقالية: دور مجموعات البيانات المتعددة المستويات حول الطرائق المتنوعة وبرنامج جير ضحايا الحرب في كولومبيا (“Evaluating Transitional Justice: The Role of Multi-Level Mixed Methods Datasets and the”)، مجلة العدالة الانتقالية (Colombia Reparation Program for War Victims Transitional Justice Review)، العدد 4 (2016): 3.

فام، بيونغ نوك، وباتريك فينك. الأبحاث التجريبية وتطوير آليات العدالة الانتقالية ورصدها (“Empirical Research and”)، (International Journal of Transitional Justice)، العدد 2 (2007): 248 – 231.

بيكو، إنريكا. أنا من أفريقيا الوسطى 100%: الهوية والإدماج لدى اللاجئين المسلمين من أفريقيا الوسطى في تشاد والكاميرون (I am 100 Percent Central African: Identity and Inclusion in the Experience of Central African Muslim Refugees in Chad and Cameroon)، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2018.

روجرز، باتريسيا ج. استخدام نظرية البرامج لتقييم جوانب التدخلات المعقدة (“Using Programme Theory to Evaluate Complicated and Complex Aspects of Interventions”)، (Evaluation)، العدد 1 (2008): 48 – 29.

روسي، بيتر هـ، مارك و. ليبسي، وهاورد أ. فريمان. التقييم: مقارنة منهجية، الطبعة السادسة (Evaluation: A Systematic Approach, Sixth Edition)، منشورات سايدج، 1999.

صالح، مريم، وتيموثي وليامز. ما بعد السلام والعدالة: رصد تأثير العدالة الانتقالية في تحقيق السلام الدائم بواسطة تحليل نوعي مقارنة (“Beyond Peace vs. Justice: Assessing Transitional Justice’s Impact on Enduring Peace”)، (Using Qualitative Comparative Analysis)، مجلة العدالة الانتقالية (Transitional Justice Review 1)، العدد 4 (2016): 123 – 96.

سكار، إين، وإريك وبيلهوس-برام، وجيمينا غارسييا-غودوس، ناشرون. أكثر من مجرد كلمات: تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق في أمريكا اللاتينية (Beyond Words: Implementing Latin American Truth Commission Recommendations)، جامعة باث، 2020.

ستيوارت، براندون، وإريك وبيلهوس-برام. المنعطف الكمي في الأبحاث حول العدالة الانتقالية: ما الذي تعلمناه عن التأثير؟ (“The Quantitative Turn in Transitional Justice Research: What Have We Learned About Impact?”)، مجلة العدالة الانتقالية (Transitional Justice Review 1)، العدد 5 (2017): 133 – 97.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار، في إطار دراسته العالمية المتعلقة بالعدالة الانتقالية. 7، A/HRC/36/50/Add.1، آب/أغسطس، 2017.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. القرار 42/17، وثائق الأمم المتحدة. 2019، A/HRC/42/L.20.

وايدلي، إيان. تقدير السلام: تقديم وإظهار نتائج الوساطة: معضلات وخيارات للوسطاء (Valuing Peace: Delivering and Demonstrating Mediation Results Dilemmas and Options for Mediators)، مركز الحوار الإنساني، 2017.

صحيفة واشنطن بوست. مع انكشاف طيّات اتفاق السلام في كولومبيا، القادة السابقون للقوات المسلحة الثورية في كولومبيا يحملون السلاح ويُعلنون عودتهم إلى القتال (“As Colombia Peace Accord Unravels, Ex-FARC Leaders Take Up Arms, Announce Return to Conflict”، 29 أغسطس، 2019).

ويبلهاوس-برام، إريك. لجان تقصي الحقيفة والمجتمعات الانتقالية: التأثير المترتب على حقوق الإنسان والديمقراطية (الأمن والحوكمة) (Security and Governance). روتلج، 2010.

ويلسن-غراو، ريكاردو. حصاد النتائج: المبادئ والخطوات وتطبيقات التقييم (Outcome Harvesting: Principles, Steps, and Evaluation Applications). Information Age Publishing، 2018.

زفوبغو، كيليبو غيلي. المطالبة بالحقيفة: الشبكة العالمية للعدالة الانتقالية وإنشاء لجان تقصي الحقيفة (“Demanding Truth: The Global Transitional Justice Network and the Creation of Truth Commissions”، مجلة الدراسات الدولية الفصلية (International Studies Quarterly) العدد 3 (2020): 609 – 625).



Knowledge
Management
Fund

Knowledge
Platform
Security &
Rule of Law

ICTJ

عدالة
حقيقة
كرامة

المركز الدولي للعدالة الإنتقالية
50 برودواي، طابق 23
نيويورك، ن.ي. 10004
هاتف: +1 917 637 3800
فاكس: +1 917 637 3900
www.ictj.org